

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المدخل للعلاقات الدولية

مطبوعة محاضرات في مقياس المدخل للعلاقات الدولية

لطلبة السنة الثانية جذع مشترك في شعبة العلوم السياسية وطلبة السداسي الأول ماستر قانون دولي
عام في شعبة الحقوق

من إعداد: د. بن صايم بونوار

أستاذ محاضر "أ" في العلوم السياسية

bounouar.bensaim@univ-tlemcen.dz

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية.

1- تعريف العلاقات الدولية:

تعددت تعريف العلاقات الدولية نتاج حداثة مجالها العلمي والتشعب المضطرد في مضمونها والتشابك في مجالاتها، ولأجل ذلك تفتقد لتعريف جامع ومانع باستطاعته حصر مفهوم العلاقات الدولية، وعلى الرغم من ذلك لا ضير في استعراض بعض من أهم الإجهادات التعريفية: تعرّفها الموسوعة البريطانية: "المفهوم الأكثر شيوعاً هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة... ويستعمل كمرادف في المعنى للسياسة الدولية".

بينما يرى هانس مورغنثو وكينيث طومسون أنه "يتمثل جوهر العلاقات الدولية في السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة". وفي حين يتفق كل من ريمون آرون وستانلي هوفمان وكوينسي رايت على حصر العلاقات الدولية في الوحدات السياسية المستقلة أي الدول فقط، يذهب نيكولاس سبيكمان إلى أن العلاقات الدولية قديمة قدم الجماعة البشرية وليست حديثة مرتبطة بالدولة.

أما فيرالي فيري أن "العلاقات الدولية هي العلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرّب من سلطة سياسية أعلى منها".

ويذهب كارل دويتش إلى أنّ "العلاقات الدولية هي علاقات غير محدّدة الهوية والقائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية" بينما يعمّق شوفالييه هذا التعريف حين يرى أن "العلاقات الدولية تعني جميع العلاقات القائمة ما بين الأفراد والجماعات التي مصالحها - أو حتى ميولها أو أعمالها - تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطوّر هذه العلاقات من داخل الإطار الوطني".

ويعرّفها اسماعيل صبري مقلد بأنّها: "العلاقات التي يتّسع إطارها ويمتدّ ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في السياسة الدولية أو بالأحرى التي يضمها

المجتمع الدولي، إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية... إلخ".

وبينما يذهب مارتان إلى التركيز على البعد على المعيار الجغرافي في تعريف العلاقات الدولية حيث يرى أنها "مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو التي تحاول عبورها" يضيف مارسيل ميرل المعيار السياسي الذي يراه رئيسيا في تعريف العلاقات الدولية، حيث تعني بالنسبة له " كل ظاهرة إنسانية تولد من أحد جهات الحد السياسي وتمارس تأثيرا على التصرفات الإنسانية في الجهة الأخرى من الحد السياسي"؛ أي أن جوهر العلاقات الدولية هو دراسة السياسات الخارجية للدول، وهو نفس ما ذهب إليه شارل زورغيب.

واستنادا إلى هاذين المعيارين، يمكن تعريف العلاقات الدولية على أنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية، تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة".

كما يمكن القول أنه تبعا للوضع الراهن للمعارف والتقاليد الجامعية، تعرف العلاقات الدولية على أنها: "علاقات التدفقات الاجتماعية من كل طبيعة، التي تعبر الحدود وتفلت من سيطرة سلطة دولية واحدة، أو أين يتشارك فاعلون مرتبطون بمجتمعات دولية مختلفة".

« C'est un critère de LOCALISATION POLITIQUE qui définit une relation si elle est une Relation Internationale »

فخلاصة الإجابة على سؤال: متى يُمكن القول عن علاقة ما أنها علاقة دولية؟ هي توافر

شرطين:

✓ إذا تعدت الحدود القومية.

✓ إذا كان لها أثر سياسي.

ومن الضروري تمييز مفهوم العلاقات الدولية عن المفاهيم المشابهة لها والتي يقع أحيانا استخدامها بشكل متطابق معها لتقاطع موضوع الدراسة في حين أنها لا تفيد نفس المجال العلمي، ولعل أهمها:

- **السياسة الخارجية:** يعرفها مارسيل ميرل على أنها "الجزء الموجه للخارج من النشاط الحكومي، أي مشاكل تطرح ما وراء الحدود"، وعلى ذلك تكون السياسة الخارجية جزءا من السياسة العامة للدولة يتناول أساسا متابعة أهداف الدولة في الخارج، ويعالج أساسا القضايا السياسية والدبلوماسية (مع الإقرار بتطور المجالات التي أضحت تعنى بها السياسة الخارجية حاليا)، غير أنها تختص بدولة واحدة، كما لا يمكن الجزم بأن الفواعل الأخرى من غير الدولة تمتلك سياسة خارجية، كالشركات متعددة الجنسيات مثلا، بل حتى أكثر المتفائلين بإمكانية إيجاد سياسة خارجية للمنظمات الإتحادية كالإتحاد الأوربي اتفقوا على تسميتها سياسة خارجية مشتركة لمجموع دول المنظمة، وبصيغة أخرى يمكن القول أن السياسة الخارجية لا تزال مظهرا رئيسيا لسيادة الدولة، والتي تجعلها موضوعا خاصا بالدولة وليس بشبكة العلاقات الدولية.

- **السياسة الدولية:** في أبسط مدلولاتها هي مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتها البينية المتبادلة، إضافة إلى التفاعلات مع المنتظم الدولي والقوى الإجتماعية من غير الدول في شقيها الصراع والتعاون، ويقع التعبير عنها أيضا بلفظ العلاقات السياسية الدولية، وهي على العموم تشمل بعدا رئيسيا في النشاط الدولي وليس كله، حيث لا تشمل ما تعبر عنه العلاقات الدولية من تفاعلات اقتصادية وعسكرية وغيرها، مما يدل على أن العلاقات الدولية أوسع من حيث الفواعل والمضمون والأبعاد عن السياسة الدولية.

لا شك في وجود الكثير من المصطلحات شائعة الإستعمال والتي تعنى بالظواهر الدولية، كالإستراتيجية العالمية، التعاون الدولي، التنظيم الدولي... الخ، لكن لكل منها فروق جوهرية من

حيث الفواعل والأطراف والأبعاد والمجالات، تجعل من مفهوم العلاقات الدولية الوعاء الأكبر القادر على استيعاب تعقيدات شبكة التفاعلات ما بين أعضاء المجتمع الدولي.

2- التطور التاريخي للعلاقات الدولية (العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية)

لطالما ارتبطت العلاقات الدولية بالتاريخ الدبلوماسي، حيث يمثل التاريخ أحد أهم المصادر التي يتمّ الإلتجاء إليها عند محاولة صياغة المقاربات النظرية الهادفة لفهم وتفسير العلاقات الدولية، كما أن الظواهر الدولية المعاصرة وجدت لها جذورا تاريخية ساهمت في بلورة المجال العلمي للعلاقات الدولية، إذ يمكن تناولها كما يلي:

أ- العلاقات الدولية في العصر القديم:

شكّلت ولا تزال العلاقات بين المدن اليونانية القديمة خلال القرن السادس ق.م أحد المخابر المهمّة لجملة المقاربات النظرية الهادفة لتفسير العلاقات الدولية، حيث مثّلت تلك المدن وحدة سياسية مثالية للتحليل لكونها تعبير عن الشكل التقليدي للدولة (الدولة المدينة).

وقد عرفت هذه الدول بالإستقلال السياسي التام والمنافسة الشديدة فيما بينها، حيث يطرح نموذج المنافسة بين اسبرطا وأثينا كأوضح مثال، ولأن هذه المدن كانت متساوية تقريبا في القوة العسكرية والإقتصادية، فقد اضطرها الواقع وضرورة الدفاع عن مصالحها إلى تطوير أدوات سياسية في إطار مؤسسات مشتركة أو تمثيلية دبلوماسية، مبنية على أساس معاهدات وأعراف سلوكية تطوّرت تحت تلك الظروف إلى درجة أنها شكّلت بعض قواعد الحصانة الدبلوماسية للمندوبين والبعثات؛ بينما كان يتم اللجوء إلى الحرب حين إخفاق تلك الآليات في تحقيق مصالح الدوليات، أو حين اختلال توازنات القوة فيما بينها.

في حين يعود بعض الباحثين إلى الحضارة الفرعونية لاستشفاف بعض قواعد العلاقات الدولية البدائية التي كانت تنتهجها مصر الفرعونية مع بلاد النوبة وسوريا وكريت وليبيا والتي خلص المؤرخون إلى أنها كانت تستهدف ضمان موازين القوة والحفاظ على المصالح التجارية والإقتصادية عامة، ويمكن الإستدلال بمعاهدة "هوزنليت" التي تمّ التوقيع عليها بين "رئيس الثاني" فرعون مصر و"خاتوشيلي" (أو حاتوسيليس كما في بعض المصادر) "ملك الحيثيين سنة 1258 ق.م (التاريخ تقريبي) بمدينة قادش جنوب مدينة حمص السورية، والتي سعى الطرفان عبرها إلى إنهاء معركة "قادش الثانية"، اعتبرت هذه المعاهدة أقدم معاهدة دولية مكتوبة توصلت إليها البشرية، وكانت مثيرة لإهتمام أساتذة العلاقات الدولية من حيث النتائج المتمخضة عنها، لا سيما كيفية تحويل الصراع والحرب بين الطرفين إلى التعاون والدفاع المشترك بينهما، حيث جاء بين المبادئ التي تضمنتها:

- الإهتمام بالمبعوثين والرسول والإعتراف بمراكزهم.
- التحالف والدفاع المشترك بين الدولتين.
- تعهد فرعون مصر بتسليم المجرمين الحيثيين.
- عدم استقبال ملك الحيثيين لأي لاجئين مصريين على أرضه.
- إقامة علاقات ودية وإشاعة السلام القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين.

ويتّضح من خلال ما سبق أن العصور القديمة شهدت أشكالاً من العلاقات الدولية التي وإن اختلفت عمّا هي عليه الآن، إلا أنها شكّلت اللبنة الأولى المؤسسة لعلم العلاقات الدولية وللقانون الدولي المعاصر.

ب- العلاقات الدولية في العصر الوسيط:

يتم التأريخ للعصور الوسطى منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م إلى غاية سقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح سنة 1453 م، وهي الفترة التي شهدت سيادة النظام الإقطاعي المترافق بغياب سلطة سياسية مركزية تفرض هيمنتها على جميع الأقاليم الخاضعة إسمياً للممالك، إذ

كانت السلطة السياسية منقسمة إلى عدة أذرع ومراكز ترتبط بالملك عبر روابط شخصية أكثر منها قانونية-سياسية، ولأجل ذلك لم يكن الملك يعبر عن إرادة موحدّة.

وقد كان لانتشار الديانة المسيحية في أوروبا دور بارز في تشكيل شبه نظام دولي، يتّسم بإعلاء سلطة البابا والكنيسة وفق الحق الإلهي، واستخدمت البابوية السلطة الدينية والدينيوية لربط الوحدات السياسية الغربية في نظام سياسي واحد تكون هي على رأسه، وتفرض عبره هيمنتها وقواعدها السلوكية، وتصوراتها للسلم كما للحرب، حيث اشتهر في التاريخ نظام السلم المسيحي (السلم الإلهي) مثلما اشتهر أسلوب الهدنة لتحريم الحرب، وهي في الواقع آليات تسمح لها بضمان هيمنتها وسلطتها على العلاقات بين الممالك الأوروبية آنذاك.

شكّل انتشار الديانة الإسلامية لحظة في غاية الأهمية لتطوّر العلاقات الدولية، نتاج نزعتة العالمية ولكونه دينا يشمل كافة التعاملات الإنسانية بما فيها مبادئ تنظيم العلاقات بين الأمم والشعوب. بدأت قواعد التعامل الدولي للدولة الإسلامية تتّضح منذ عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده، في شكل قواعد أخلاقية في السلم والحرب، وفي شكل اتفاقيات وبعثات دبلوماسية تنظّم علاقات الدولة الناشئة مع محيطها الذي تمثّل في امبراطوريات فاعلة وقوية، إلى غاية إقامة سفارات بين بغداد وبيزنطة، وبين قرطبة والقسطنطينية إبان العهد العباسي، حيث ازدادت دقة تنظيم العلاقات الدولية، ونمى اتجاه توثيق العلاقات الثقافية والتجارية، وكثر استخدام الدبلوماسية لضمان التوازن الدولي والحفاظ على السلم الدولي وما يتبعه من إبرام اتفاقيات الصلح والتحالف وحسن الجوار وحقوق الرعايا وغير ذلك.

ت- العلاقات الدولية في العصر الحديث:

مع تفكّك الكيانات الإقطاعية بزوال نظام الإقطاع، ظهرت الدول القومية الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وروسيا وإسبانيا باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات بين الوحدات السياسية الأوروبية، على اعتبار

استقلالها في قرارها الداخلي والخارجي، لا سيما في بسط نفوذها وسلطتها على مجمل السكان والأقاليم الخاضعة لها.

وهو ما هياً المجال لظهور نظام دولي أوربي قوامه الدولة الأمة المبنية على الولاء القومي، تتولاه حكوماتها وينتظم في إطار مجموعة من القواعد والأعراف كان أهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ كما أن مجال تأثير الدول على بعضها كان ضيقاً جداً منحصرًا في بعض المجالات الدبلوماسية والعسكرية، حيث لم تكن النزاعات الداخلية تأخذ البعد الدولي، كما أن النزاعات الدولية كانت بين العائلات الملكية المالكة أساساً والتي كان يتم حلّها عبر التفاوض المباشر في أغلب الأحيان لعدم وجود مؤسسات دولية آنذاك.

شكّل التصادم الديني في حرب الثلاثين سنة (1618م-1648م) بين إسبانيا الكاثوليكية وفرنسا البروتستانتية بداية انهيار دعائم السلام الأوربي الذي أعيد بناءه عبر معاهدة وستفاليا في 1648م، والتي اعتبرت الإيدان بقيام النظام الدولي المعاصر والذي أضحي يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالعالم الوستفالي.

مثّلت معاهدة وستفاليا طفرة في تاريخ العلاقات الدولية، ذلك أنها استحدثت قواعد ومبادئ جديدة لم يسبق تبنّيها في التعاملات الدولية السابقة، من ضمنها:

- دبلوماسية المؤتمرات الدولية، حيث ساهم اللقاء الملوك في تكثيف حجم ورقة العلاقات الدولية.
- إقرار مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول، ما ساهم في عزل المؤثر الديني والإتجاه إلى علمنة العلاقات الدولية.
- إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة عوض البعثات المؤقتة، ما ساهم في إرساء قواعد العمل الدبلوماسي كالحصانة وامتيازات المعاملة وغيرها.
- إقرار نظام توازن القوى كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وبداية تدوين قواعد القانون الدولي.

لقد ساد نظام توازن القوى المبني على أساس كون الدولة القومية ذات السيادة هي الفاعل الوحيد في أوروبا إلى غاية دخول الدول الأوروبية في سياسة الأحلاف التي أدت إلى الإخلال بهذا التوازن، ما أدى بدوره إلى قيام الحرب الأوروبية التي أصبحت عالمية أولى بعد دخول الولايات المتحدة الحرب. ثمّ سمحت معاهدة فرساي 1919 المؤسسة لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم بتأثير من أفكار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن، والتي وضعت بعض القيود لسيادة الدول خاصة في مجال قرارات الحرب كما فسحت المجال لبروز فاعل دولي جديد يتمثل في المنظمات الدولية الحكومية، لكن تأثير هذه المنظمة كان هامشيا لأنه كان يتعارض مع مصالح القوى الإستعمارية ما أدى إلى فشلها في تحقيق أهدافها.

وتأكد فشل عصبة الأمم باندلاع الحرب العالمية الثانية، مما أوضح الحاجة الملحة للبحث على دعائم سلام دائم قائم على أساس المساواة في السيادة بين الشعوب والعمل على رفع مستواها الإقتصادي والاجتماعي، وهي المبادئ التي أقرها مؤتمر سان فرانسيسكو 1945 والذي نتج عنه إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والتي حدّدت في ميثاقها المبادئ التي تسيّر عليها العلاقات بين الدول. ثمّ شهدت العلاقات الدولية بعدها نظام الثنائية القطبية وسياسة الإستقطاب والأحلاف بين المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سمح هذا النظام ببروز مجالات جديدة في العلاقات الدولية كسياسات القوى والأحلاف وبرامج التسلح ونظريات واستراتيجيات الصراع، كما نمت المؤسسات الدولية وازداد عددها ومجالات تخصصها... الخ.

كما أدى تفكك الإتحاد السوفييتي إلى بروز نظام الأحادية القطبية وانتشار العولمة، فظهرت مظاهر جديدة في العالم، حيث عظم دور فواعل غير تقليدية كالجماعات العابرة للحدود، وبرزت مواضيع جديدة تثير اهتمام الباحثين والرأي العام كالإرهاب والبيئة والتنمية وغيرها؛ وهو ما سارع في تشعّب العلاقات الدولية وتشابكها.

3- مبادئ العلاقات الدولية

عادة ما تنظم العلاقات الدولية الاجتماعية داخل الدولة الواحدة وفق قواعد محددة يحددها الدستور، وهو الشيء الذي تفتقده العلاقات الدولية لافتقارها لدستور عالمي. والملاحظ أن تطور العلاقات الدولية أفضى إلى مجموعة من الأعراف والتقاليد الدبلوماسية، والتي اتضحت معالمها في شكل مبادئ عامة في ميثاق الأمم المتحدة تعززت بمجموعة من الإعلانات والتوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويمكن أن نضع ملاحظتين رئيسيتين لدى مناقشة مبادئ العلاقات الدولية:

أولاً: أن هذه المبادئ لا تعني من الناحية القانونية سوى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لالتزامها القانوني بالميثاق الذي وقعته.

ثانياً: أن هذه المبادئ قابلة للتعديل والتحديث تماشياً مع تطور المجتمع الدولي، فقد أفضت موجة حركات التحرر الوطني إلى ظهور مجموعة كبيرة من الدول حديثة الاستقلال، والتي كانت لديها مصالح جديدة، فأنشأت لجنة خاصة لوضع مبادئ عالمية مشتركة سنة 1962، وقد تم تبني أعمال هذه اللجنة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 24-10-1970 في القرار رقم 2625 الخاص بـ "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة".

ويمكن حصر المبادئ العامة النازمة للعلاقات الدولية في ما يلي:

أ- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

تعود نشأة هذا المبدأ إلى معاهدة وستفاليا سنة 1648، أي توازياً مع ظهور الدولة القومية، وارتبط هذا المبدأ بشكل كبير بالقضاء على الحروب التي كانت تعيشها القارة الأوروبية، بحيث المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة على أن: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها؛"

وبينما يمكن تفهّم المبدأ من الناحية النظرية، تقع عليه عديد الإشكالات العملية حين استخدام القوة بمفهومها الشامل في العلاقات الدولية.

ب- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

تعود جذور هذا المبدأ إلى القرن التاسع عشر على إثر ظهور حركات الانفصال والاستقلال في أوروبا، مثل انفصال اليونان عن الدولة العثمانية عام 1830، انفصال بلجيكا عن الأقاليم المتحدة عام 1815 إثر اتفاقية فيينا، تم التأكيد على المبدأ في المبادئ 14 لودرو ويلسن. ثم في المادة 1 (3) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا المادة 1 من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد كان لهذا المبدأ دور كبير في تحرّر الكثير من الشعوب الإفريقية والآسيوية، كما ساعد في إرساء قواعد التعامل الدولي بخصوص الثروات الطبيعية، حيث أضحي من حقّ الدول الضعيفة التصرف في ثرواتها انطلاقاً من مصالح شعوبها أساساً، ثم وفقاً لالتزاماتها الدولية والمصالح الدولية من جهة أخرى.

ج- مبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية:

عرف هذا المبدأ تطوراً تاريخياً يتماشى مع تنامي وعي المجموعة الدولية بضرورة الحد من استخدام القوة لفضّ النزاعات الدولية نتاج الخراب الهائل الذي تحدّثه الحروب من جهة، وضرورة تعزيز سبل التطور السلمي للعلاقات الدولية، وبالتالي خدمة التنمية الدولية المشتركة والرفاه العالمي من جهة أخرى.

عُرف هذا المبدأ بشكل محتشم في الحضارات الشرقية، ثمّ تطوّر في أوروبا بعد القرن 16 بالتأكيد عليه في معاهدات وستفاليا وأوترخت 1673، ثمّ فيينا 1815 ثم اتفاق بريان كيلوغ 1929 [معاهدة تجريم الحرب]، ثم ميثاق عصبة الأمم المتحدة ثم ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 (4).

د- مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية:

- يتمشى هذا المبدأ مع مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، عرف منذ الحضارات القديمة الفرعونية والبابلية والهندية والصينية واليونانية والإسلامية (الصلح سيد الأحكام). المادة 2 (3): "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر"، يساعد هذا المبدأ على:
- تقييد استعمال الدول للقوة خدمة للاستقرار الدولي وتفعيل القانون الدولي.
 - تكوين ثقافة التطور السلمي، حيث أكد ميثاق اليونسكو أن الحروب تنشأ في ذهن صناع القرار.
 - إعطاء مصداقية أكثر لمبادئ القانون الدولي في كونها إطاراً قانونياً للعلاقات الدولية.

ه- مبدأ احترام حقوق الإنسان:

بدأ هذا المبدأ في وثيقة العهد الأعظم في بريطانيا في القرن 13، ثم إعلان الحقوق في القرن 17، ثم الثورتين الأمريكية والفرنسية ثم ميثاق عصبة الأمم (تحريم تجارة الرق)، ثم ميثاق الأمم المتحدة في المادة 1 (3)، ليجعله مبدأ مقدساً وأساسياً ومبدأً دولياً وليس وطنياً فحسب، وهو ما تكرر مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، ثم العهدين الدوليين لحقوق الإنسان سنة 1966 والمعاهدات الخاصة (الطفولة، الامومة، الشعوب المستعمرة... الخ).

و- مبدأ التعاون الدولي في إقرار السلم والتنمية ومواجهة الكوارث:

هو مبدأ قديم أيضاً تجسّد في أشكال تعاون تقليدية عند الحضارات القديمة، لكنه حديث التقنين، حيث ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 1 (4)، ويكتسي هذا المبدأ أهمية بالغة في العلاقات الدولية المعاصرة نتاج تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل وظهور تهديدات ذات طابع جديد للأمن والسلم الدوليين، كالإرهاب والفقر والكوارث الطبيعية (وقد أثبتت الكثير من الكوارث الطبيعية المعاصرة الحاجة الملحة لتضافر جهود المجتمع الدولي كالتسونامي الذي ضرب سبعة دول في شرق آسيا سنة 2004، إعصار كاترينا بالولايات المتحدة التي لم تتأخر في طلب المساعدة مع أنها أقوى دولة في العالم... الخ).

ز- مبدأ حسن النية:

هو مبدأ ثقافي أخلاقي قبل كونه مبدأ قانونيا سياسياً، هدفه خلق جو مناسب للتفاعل الدولي لتعزيز ثقة الدول والتزامها بقواعد القانون الدولي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية؛ ولا بد من الإشارة إلى وجود مجموعة أزمات عرفت بها العلاقات الدولية نتاج غياب هذا المبدأ، ولا نزال نلمس الحاجة إلى تفعيل هذا المبدأ في الكثير من القضايا الحساسة عبر العالم، سيما مناقشة القضايا النووية في كوريا الشمالية وإيران... الخ.

ح- مبدأ حسن الجوار:

هو مبدأ قديم، ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته (الفقرة 5)، يعتبر شرطاً أساسياً لاستقرار التعامل الدولي وحسن العلاقات بين الدول المتجاورة على اعتبار أنها أكثر تفاعلاً في علاقاتها الدولية؛ والقول بأنها الأكثر تفاعلاً هو أيضاً تنويه بأن أغلب الحروب تقع بين الدول المتجاورة جغرافياً، وأيضاً أن أفضل نماذج التعاون الدولي يمكن أن تقدمها الدول المتجاورة نتاج سهولة الإتصال بينها، ولأجل ذلك تعتبر العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة أساساً صلباً للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ط- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

هو مبدأ قديم أيضاً تأكّد في القرن 19 مع معاهدة فيينا 1815 لأجل وضع حدّ لأفكار الثورة الفرنسية وتدخلها في شؤون الأنظمة الملكية (بروسيا، بريطانيا، ...)، لكن التدخل الدولي أخذ أشكالاً غير عسكرية، أكد ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 (7) على هذا المبدأ الذي يواجه صعوبات جمّة في التطبيق، وكثيراً ما تجاهلته القوى العظمى في سياساتها الخارجية في الوقت التي تلتزم به القوى الصغيرة، والتي ترى فيه أحد الضمانات الهامة التي تمكنها من حفظ سيادتها وسلامتها.

المحور الثاني: العلاقات الدولية الموضوع والمناهج

ليس من الجدة التأكيد على وجود نقاش واسع ومعروف تاريخيا حول "علمية" العلاقات الدولية، بين اتجاه ينكر صفة العلم عن العلاقات الدولية واتجاه آخر يرى بكونها علما مستقلا قائما بذاته، ويتعزز الجدل أكثر داخل مجال العلوم السياسية أين تقع محاولات ترويض التخصص لصالح علم السياسة، كما محاولات إبراز الخصوصيات وفصل التخصص ليستقل بذاته، ولأجل ما سبق، كان لزاما تبيان حدود التمازج والتمايز الموجودة بين العلاقات الدولية والعلوم الأخرى الأكثر قربا من الناحية المعرفية:

1- العلاقات الدولية والعلوم الأخرى:

العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي:

يشارك في المجال، أي في العلاقات ما بين الدول، لكن التاريخ الدبلوماسي يتناول تاريخ أحداث العلاقات الدولية فهو تاريخ وقائع لكنه محصور في الزمان، مهمته مقتصرة على التسجيل، تسجيل الأحداث المحسوسة زمانا ومكانا دون مراعاة عوامل الانتظام، أما العلاقات الدولية فيسعى عملها إلى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون الاهتمام بالحدث في حد ذاته، فالتاريخ الدبلوماسي يقدم الوقائع والقراءات عبر مدة زمنية طويلة، والتي ينطلق منها علم العلاقات الدولية لبناء الفروض العلمية لمجاله.

العلاقات الدولية والقانون الدولي:

التباين الأساسي بينهما يتركز في المنهج، ذلك أن العلاقات الدولية علم تجريبي، علم وقائع Science de faits، فهو ينطلق من الأحداث والوقائع للتحليل الموضوعي من أجل التفسير وبناء الفروض والتوقع، فإن القانون الدولي يرتبط بالمعرفة القانونية Connnaissance juridique بالمنهج التحليلي الشكلي بغرض التعرف على الأنماط Normes، أي القواعد الوضعية التي تحكم علاقات الدول، كما يوجد تباين من حيث الموضوع أو مادة الدراسة، ففي حين يعتمد القانون الدولي على التحليل القانوني للرابط القانونية Analyse juridique des rapports de droit، تعتمد

العلاقات الدولية على التحليل الموضوعي لروابط الواقع Analyse objective des rapports
de faits. فالأول علم نمطي Science normative والثاني علم تفسيري Science
.interprétative

العلاقات الدولية والاقتصاد:

رغم الضرورة القصوى للتحليل الاقتصادي في الظواهر الدولية، غير أنه بحاجة للعوامل
التفسيرية الأخرى لفهم العلاقات الدولية، فلا الحتمية الاقتصادية ولا النزعة الاقتصادية قادرة على
تفسير الواقع المعقد والمتشابك للعلاقات الدولية، كما أن الأزمات الدولية لا تخضع دوماً للخلفيات
الاقتصادية، بل تخضع في أحيان أخرى للعامل الثقافي والسياسي والإيديولوجي والعسكري وغيرها.

العلاقات الدولية وعلم السياسة:

علم السياسة يدرس بالخصوص ظاهرة السلطة، وهي الظاهرة التي لا يُمكن إدراكها بسهولة في
المجتمع الدولي بعكس المجتمع الداخلي، لكن العلاقات بين الدول قائمة على أساس صراعات النفوذ
وعلاقات القوة والسيطرة، وبالتالي علاقات السلطة، تشكل جوهر الروابط والتبادلات على الساحة
الدولية، بإيجاز يذهب الكثير إلى تماثل في الموضوع بين علم السياسة والعلاقات الدولية، إضافة إلى
الموضوع تستخدم العلاقات الدولية مناهج العلوم السياسية لتسقطها على المستوى الدولي، وهو ما
يدفع أغلب منظري ودارسي العلاقات الدولية إلى الإقرار بأنها امتداد للعلوم السياسية، والتالي فرع من
فروعها.

2- مفاهيم الأساس في العلاقات الدولية:

1- القوة:

يرى هانز مورغنتاو أن العلاقات الدولية في حقيقتها علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون واحد
هو المصالح القومية، ومفهوم القوة مأخوذ من فكرة السلطة كمفهوم أساسي في العلوم السياسية،

ويمثّل مورغنتاؤ الاتجاه الذي يرى أن العلاقات الدولية ليست إلا علماً من العلوم السياسية ومرتبطة بها، تستهدف دراسة القوة وغياب السلطة فوق الدولة.

2- المجتمع الدولي:

ينطلق ريمو آرون وستانلي هوفمان من أنّ أية نظرية في العلاقات الدولية يجب أن تقرّ بالاختلاف الجذري بين البيئة الداخلية للوحدة السياسية (الدولة) وطبيعة البيئة الدولية، حيث أن الأولى تتمتع بالاحتكار الشرعي للقوة، بينما الثانية تتعدد فيها القوى ولا تتمركز، وعلى هذا الأساس يكون علم السياسة علم السلطة بينهما العلاقات الدولية علم غياب السلطة أو علم تعدد السلطات.

3- وحدة السياسة الخارجية:

يرى ريمون آرون أن السياسة الخارجية هي المفهوم الأساس الذي ينبغي أن تنطلق منه العلاقات الدولية، وذلك بوجهيها: الاستراتيجية والدبلوماسية تبعاً لحالات المجتمع الدولي، الحرب أو السلام. فالقوة ليست إلا وسيلة يستعملها اللاعبون الدوليون لفرض إرادتهم، وليست مجرد تحقيق النصر ذاته، الشيء الذي يعزى إلى غياب ظاهرة الاحتكار النهائي لأدوات القوة؛ ومن ثمّ الإقرار بجذلية الصراع الفكري (فكرة مأخوذة عن كلوزفيتس).

4- مفهوم المصلحة القومية:

لقد أفرز الصراع الفكري الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بين التيار المثالي/الأخلاقي الذي يريد التزام الأخلاق في السياسة الخارجية والتيار الواقعي الذي يقرّ بأن المصالح هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية إلى بروز مفهوم المصلحة القومية كمفهوم أساس في العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. سنة 1951، أصدرها مورغنتاؤ وكتاب "في الدفاع عن المصلحة القومية"، "In defense of national interest"، وجورج كينان كتاب "الدبلوماسية الأمريكية
".American diplomacy

5- مفهوم الأمن القومي:

لقد احتلّ مفهوم الأمن القومي في أيامنا هذه مكانا بارزا في مفاهيم العلاقات الدولية، ذلك أنّه يتمثّل في فكرة أمن الوحدة السياسية (الدولة أساسا)، حيث لا يتم اعتبار الحرب غاية لذاتها، إنّما يتمّ اعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن؛ ومن ثمّ يكون ترابط مفهوم القوة بمفهوم الأمن، وعلى هذا الأساس تكون المصلحة القومية متمثلة في المثابرة على تنمية القوة الذاتية، إذ يرى مورغنتاو أنّ القوة روح الدولة التي تحقق لها استقلالها واستمرارها.

وهكذا يربط الواقعيون المحدثون، من أمثال فريدريك شومان Frederick Schuman بين المصلحة القومية والقوة.

6- مفهوم السيادة:

يعتبر مفهوم السيادة مفهوما قانونيا في أصله ونشأته، لكنه اعتمد منذ البداية على واقع سياسي بحت، هو تركيز السلطة السياسية، حيث يرى بودان أنّ الأمير في مملكته صاحب سيادة تختلط السلطة بشخصه، أما على المستوى الخارجي، فلا يمثّل لأيّ قوة كانت وإنّما يتصرّف باستقلال مطلق.

واستناداً إلى عدّة روافد تاريخية، نشأ مفهوم السيادة في المجال الخارجي، والذي يعني التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أيّ هيئة أو وحدة دولية، كما يعني القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال السياسي، أي على تحقيق الإرادة الحرة في المجال الدولي، ومن ثمة الاشتراك المباشر في صراع القوى الداخلية، وهكذا يتجلى الترابط العضوي بين السيادة والقوة.

3- تعريف علم العلاقات الدولية:

بعد استعراضنا لتقاطعات العلاقات الدولية مع العلوم الأخرى، وكذا مفاهيمها الأساسية، يمكن القول بأنّ أغلب المفكرين يميلون إلى اعتبار كل علاقة بين وحدة سياسية من وحدات المجتمع الدولي، وأيا كان صنفها: اقتصادية، سياسية، عسكرية أو ثقافية ... الخ، تدخل ضمن إطار وتخصّص العلاقات الدولية.

يرجع تحديد موضوع الدراسة في اختصاص العلاقات الدولية إلى اجتماع اليونسكو في باريس عام 1948، أين اتفق أكاديميو العلوم السياسية على أن : السياسة الدولية والتنظيم الدولي والقانون الدولي هي المكونات الثلاث لتخصص العلاقات الدولية؛ وهي المواضيع التي تمّ التأكيد عليها في مؤتمر أول بلاهاي 1952، ثم ثان في استوكهولم 1955 لتلافي اللغط الواقع في استخدام لفظ السياسة الدولية كمرادف للعلاقات الدولية.

على ذلك، تعددت تعاريف العلاقات الدولية، إذ يعرّفها محمد طه بدوي بأنها: "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية، واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة، من أجل التفسير والتوقع".
بينما يرى البعض أن: "العلاقات الدولية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة والتفاعلات وردود الأفعال التي تحدث بين مختلف دول العالم عبر الحدود الإقليمية وترتبط هذه الأنشطة ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره، كما أن العلاقات المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول".

وهناك من عرّفها على أنها "علاقات شاملة تشمل الجماعات سواء كانت رسمية أم غير رسمية، كما تشمل الإتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية".
سبق لمارسيل ميرل (في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدولية سنة 1986) أن تناول هذا التعريف للعلاقات الدولية، حيث رأى بأنها تعني كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تلك التي تتطلّع إلى عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين الحكومات في جميع أنشطتها التقليدية كالديبلوماسية والمفاوضات والحروب مثلما تشتمل على تدفقات أخرى إقتصادية وإيديولوجية وديمغرافية وثقافية... الخ.

في حين، يميل البعض إلى اعتبار دراسة علاقات القوة في المجال الدولي في غياب سلطة عليا تتمثل صلب العلاقات الدولية، ومثل هذا الإتجاه رواد المدرسة الواقعية.

وبالتالي، يكون علم العلاقات الدولية هو ذلك النمط من الدراسة التي تعني بتفسير حقيقة الظواهر الدولية للارتكاز عليها في تفسير أحداث الواقع الدولي لغرض بناء النظرية والتوقع، فدراسة

العلاقات الدولية تستهدف التوصل إلى تحليل دقيق على قدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي، وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضها، وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والإمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي.

4- مناهج العلاقات الدولية: هناك مجموعتان من المناهج التي يتبعها الباحثون في دراسة العلاقات الدولية:

أولاً: المناهج التقليدية

1- المنهج التاريخي:

هو أكثر المناهج شيوعاً واستخداماً لا سيما عند رؤاد الدبلوماسية، ينطلق من أنّ للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات تاريخية تمكّن من فهم ظروف وسياقات تشكّل الظواهر المعاصرة، وأبعادها المختلفة، لكن يعيب عليه البعض يهمل السببية والترابطات المنطقية.

2- المنهج القانوني:

يفيد في دراسة علاقات الحق بين الدول، حيث لا يحلل العلاقات الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية الاستراتيجية والإيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التي ترافق تطور هذه العلاقات، وإنما يقتصر على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول (المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المسؤولية الدولية، كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية، هيكلية المنظمات الدولية ووظائفها وقواعد عملها... الخ).

3- منهج التحليل في إطار سياسات القوى (المنهج الواقعي):

هو منهج على اتصال بالواقع الدولي وأكثر تعبيراً عن أوضاعه، يقوم هذا المنهج على التحليل بفكرة المصلحة القومية وكذا فكرة القوة، حيث يؤخذ المجتمع الدولي كميدان لصراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها؛ وهو المنهج الذي تأسست عليه تحاليل المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

ثانياً: المناهج المعاصرة

1- المنهج النظمي:

يقوم على تحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية، بيّنه Morton Kaplan في كتابه "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية"، يهدف إلى التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام Regularities، أو عوامل التوازن والاختلال فيها، من أمثلة هذه النظم: النظم العالمية أو الكونية Global systems، نظام توازن القوى Balance of power، نظام الثنائية القطبية Bipolar system، وكذا نظام تعدد مراكز اتخاذ القرار في السيادة الدولية Polycentrion.

2- منهج التوازن في العلاقات الدولية:

من دعائه جورج ليسكا Georges Liska، يقوم هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية في إطار التوازن الديناميكي ودائم التغير وليس الجامد (الستاتيكي)، حيث يأخذ بالواقع وكذا ديناميكيته أي حالة الاستقرار النسبي المؤقت الذي قد يختلّ تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق لظهور توازن مؤقت جديد وهكذا دواليك.

3- منهج اتخاذ القرار:

تتم هذه المقاربة بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية عند إصدار قرارات معينة، تأخذ هذه المقاربة برأي ريتشارد سنايدر Snyder، موضوع الدوافع Motivation، تتابع المراحل Sequention، الأطراف المتفاعلة في بيئة قرارية Decisional setting والكثير من المتغيرات التي تختلف باختلاف الرواد الذين يعتمدون منهج اتخاذ القرار كأساس لفهم طبيعة التفاعلات الدولية.

4- منهج المباريات:

يعد منهج المباريات (أو الألعاب) من أكثر الأساليب المتطورة المستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، وإن كان مستلهما من مناهج الإحصاء الإقتصادي، حيث يقوم على تصور أزمات دولية، حقيقة أو وهمية، وإسناد أدوار معينة ومحددة لعدد من الأطراف التي تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمة وخلق نطاق واسع من البدائل الصالحة لحلها.

المحور الثالث: الحوارات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية:

منذ نشأة الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية، شهد هذا المجال المعرفي تجاذبات مثل باقي المجالات العلمية الاجتماعية، حول موضوع الدراسة، حدود هذا العلم، المناهج المستخدمة، هل هذه المعرفة في خدمة الإنسانية؟

حيث اختلفت الاتجاهات النظرية والفكرية في تحديد أولويات الدراسة ومناهجها، وهو ما عرف في ادبيات العلاقات الدولية بالحوارات النظرية (الجدل) Debates.

الحوار الأول First debate:

برز هذا الحوار في أعقاب الحرب العالمية الأولى بين مدرستين كبيرتين، هما المثالية والواقعية، فقد دأبت المثالية على دراسة أسباب الحروب وكيفيات تفادي خسائر الأرواح البشرية ودمار البنى التحتية للدول عبر تعزيز القواعد والقوانين والمؤسسات الدولية بغية تحقيق الأمن والسلم الدوليين وإقامة الثقة في العلاقات ما بين الدول، وهي الأطر العامة التي دافع عنها وودرو ويلسون عبر مبادئه الأربعة عشر المرتكزة على احترام سيادة الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحلال الدبلوماسية العلنية محل الدبلوماسية السرية، وتأسيس منظمة دولية كمرجعية عالمية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهي الأفكار التي وجدت تجسيدها بإقامة عصبة الأمم League of Nations.

هذه الأفكار إضافة إلى اعتداد المدرسة بالقيم والمبادئ الإنسانية كموجه للسلوك الدولي جعلها تنطلق مما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية.

بالمقابل، اعتبرت المدرسة الواقعية بأن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تنطلق مما هو كائن، من الواقع وليس مما يجب أن يكون، حيث أن الدول تبني علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية على

مستويات قوتها (Power) ومصالحها الوطنية، ولا يتم الالتجاء إلى القانون الدولي إلا وفق ما يحققهما. وهي الفكرة التي دافع عنها إدوارد كار في كتابه "أزمة العشرين عام Edward Harlet CARR The twenty years crisis" بإثبات أنه لا يوجد انسجام في المصالح الدولية، بل سمّتها التضارب والتعارض الذي يدفع دوماً الدول إلى السعي لزيادة قوتها لحماية أمنها ومصالحها القومية.

انتهى هذا الحوار النظري مع نهاية فترة ما بين الحربين العالميتين بتراجع الافتراضات المدرسة المثالية عقب اخفاق عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية.

الحوار النظري الثاني **Second debates**:

تمحور الحوار النظري الثاني في العلاقات الدولية حول الأسس المنهجية الواجب اعتمادها لتحليل ودراسة العلاقات الدولية، حيث يمثل حواراً منهجياً خالصاً في خمسينات وستينات القرن العشرين، انتهى إلى إفراز مدخلين رئيسيين شكلاً قطباً هذا الحوار: المدخل التقليدي والمدخل العلمي Traditional and scientific approach، حيث رأى أنصار التيار التقليدي مثل هادي بول Hadley bull في كتابه المجتمع الفوضوي The anarchical society أنّ العلاقات الدولية يجب أن تدرس من خلال التاريخ والقانون الدولي والفلسفة السياسية؛ بينما رأى أنصار المدخل العلمي كمورتون كابلان Morton Kaplan في كتابه "النظام والتفاعلات في السياسة الدولية System and process in international politics أنّ سلوك الأفراد والمجموعات والدول عبارة عن نماذج متكررة محكومة بقوانين خاضعة للملاحظة والتجريب، وهي الأفكار التي استلهمها العلميون من افتراضات المدرسة السلوكية Behavioralism.

الحوار الثالث :Third dabate

دار الحوار الثالث في أدبيات العلاقة الدولية حول موضوعها وفواعلها وكيفيات تشكل النظام الدولي (سلوك الدول وتأثيرها في النظام وبنياته) مع بداية سبعينات القرن العشرين، حيث تشكل الطرف الأول من أتباع الواقعية الجديدة (كنييت والتر، جوزيف غريكو، وجون ميرشايمر) الذين يرون بأنّ الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وتتسم بالسلوك العقلاني الهادف لزيادة قوتها النسبية للمحافظة على مصلحتها القومية المقترنة بأمنها القومي، على رأسه البقاء في ظل عالم فوضوي وغياب الثقة بين الدول وعدم وجود سلطة مركزية، حيث يقع تعريف العلاقات الدولية كصراع على القوة، واستقرار النظام الدولي يتمّ عبر آلية توازن القوى.

بينما تشكل الطرف الثاني في هذا الحوار من أتباع الليبرالية الجديدة (المؤسسية) مثل روبرت كيوهان وجوزيف ناي الذين يرون بوجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، ويعتقدون أن غياب سلطة مركزية عالمية يقود إلى التعاون وليس الصراع، حيث أنّ المصلحة القومية تعرّف بالعناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مثلما تعرّف بالأمن القومي.

كان هذا الجدل المبني على سيطرة المنهجية العلمية نتاج هيمنة المدرسة الوضعية في العلوم الاجتماعية عامة أساس ازدهار دراسة العلاقات الدولية من حيث التراكم المعرفي مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

الحوار الرابع :Fourth dabate

مع بداية ثمانينات القرن العشرين ظهرت مجموعة من الكتابات التي تنتقد الأسس الإبستمولوجية والمنهجية التي ميزت الفلسفة الوضعية، حيث رأت أن مشروع الحداثة الذي بنيت عليه

الوضعية لم يستطيع تحقيق سعي الإنسان للتحرر والانعتاق وصناعة الخير للبشرية، ماسنح بيروز حوار رابع في العلاقات الدولية بين التيارات الوضعية والتيارات (الجديدة) ما بعض الوضعية النقدية .Positivism and post positivism

ميّز رائد المدرسة الوضعية أوغست كونت August comte بين ثلاث مراحل للمعرفة في تاريخ البشرية:

أ- المرحلة اللاهوتية: حيث تتبع المعرفة من الإيمان بالخرافة والمعجزات والآلهة، وليس البرهان أو الاختبار.

ب- المرحلة الميتافيزيقية: تمتاز بالتفكير والتدبر في الظواهر، أين تعزى الظواهر إلى تصورات فلسفية (الطبيعة، النار، ...).

ج- المرحلة الوضعية: المبنية على تفسير الظواهر عبر الملاحظة والتجربة. والملاحظ أن الوضعية في العلوم الاجتماعية تشكلت من مجموعة اتجاهات مثل الوضعية المنطقية ممثلة في حلقة فيينا Cercle de Vienne، والوضعية التجريبية لأوغيست كونت، والتي حدد منطلقاتها المشتركة أنطوني غيدنز Antony Giddens في كتابه " Politics, sociology and social theory" في:

1. جعل الفلسفة علمية وتطوير نظرية وحدة المعرفة (العلم).

2. الاختبار أساس المعرفة.

3. رفض التأمّلات الفلسفية ناقصة الدقة والوضوح والتحليل.

ومثّلت المدرسة السلوكية أهم مدارس الوضعية في العلاقات الدولية، بحيث تنطلق من أربع افتراضات:

1. خضوع الظاهرة السياسية لقوانين أو نسبة قوانين.

2. العقل هو سبيل اكتشاف هذه القوانين.

3. المنهج المستخدم هو الملاحظة والتجريب.

4. يُمكن فصل الذات عن الموضوع.

حاول الوضعيون في العلاقات الدولية استخدام نفس الطرق والمناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية، حيث يرى كينيت والتز Kenneth Waltz بأنّ سمات النظرية العلمية في العلاقات الدولية تتمثل في:

1. كونها صحيحة ومحددة.

2. صالحة للتطبيق في كل مكان (ليست نسبية).

3. قابلة للتصديق أو النفي.

4. ذات قوة ومصداقية في الشرح.

5. منسجمة مع التراكم المعرفي السابق.

وشكلت مواضيع الأمن القومي والدراسات الأمنية والقانون الدولي واستقرار النظام الدولي والحرب ونظرية السلام الديمقراطي، أهم المواضيع التي استخدمت المناهج والمعرفة الوضعية في العلاقات الدولية، فمثلاً:

– دراسة جاك ليفي Jack Levy: "Historical trends in great power war" -1495

1975 نماذج تاريخية في حرب القوى العظمى (منهج تحليل السياسات والأحلاف).

– "Nations at war" Daniel Geller, David Singer: أكثر من 500 تحليل كمي على

مستوى الفرد والدولة والنظام الدولي (أسلوب كمي).

– كينيت والتز "نظرية السياسة الدولية" الاستعانة بمفهوم اليد الخفية لتبرير توازن القوى لاستقرار النظام السياسي.

– "War and change in world politics" Robert Giplin إثبات الطبيعة المستمرة

للعلاقات الدولية عبر توظيف الاجتماع والاقتصاد والتاريخ حيث توصل لقانون (رضى الدول

الأكثر قوة عن الترتيبات القائمة يؤدي إلى استقرار النظام ما يحيل لمفهوم الدولة القانعة عند أورغانسكي).

ويمكن إضافة اجتهادات الوظيفيين وأنصار السلام الديمقراطي في محاولة بلورة قوانين عامة للعلاقات الدولية.

ومنذ ثمانينات القرن العشرين واجهت الوضعية في العلاقات الدولية حملة انتقادات، أهمها:

1. ليس هناك حقيقة مستقلة عن القيم الإنسانية وتأثر الإنسان بمحيطه، وبالتالي ليس هناك قوانين.

2. التعامل بين الفرد والبناء الاجتماعي المنتمي إليه يجعل من المستحيل فصل الذات عن موضوع الدراسة.

3. الظاهرة السياسية لا تتكرر، هي فريدة ولا يمكن تعميم نتائج دراستها، وبالتالي لا جدوى من الملاحظة والتجريب.

يصف النقديون الذين انطلقوا من مدرسة فرانكفورت ومدرسة غرامشي، النظريات التقليدية

بأنها نظريات شارحة Explanatory theory، نظريات حلّ المشكلات Problem solving theory، ونظريات الوضع الراهن Statuesque theory، حيث يرى روبرت كوكس Robert Cox "أنّ النظرية توجد دوماً من أجل غرض ما ولصالح جهة ما، والهدف هو إعطاء الشرعية للتوزيع الراهن للقوى وللمنظومة المعرفية المهيمنة التي يستند إليها الأقوياء المهيمنون؛ أي "القوة التي تولد المعرفة والمعرفة التي تحافظ على القوة"، وبرأيه يجب الرجوع إلى الظروف الاجتماعية والتاريخية والجغرافية ... للنظرية؛ ويرى كوكس بالمقابل أن المدرسة النقدية بنائية Constitutive قريبة من الموضوع وتبنيه، وتمتلك القدرة على التغيير ومنه تحرير الإنسان Human emancipation، وهو هدف أي جهد معرفي، ويتأتى ذلك عبر التركيز على القيم والثقافة والهوية والبناء الاجتماعي في دراسة وتحليل العلاقات الدولية.

ويختلف المابعد وضعيون عن الوضعيين في الافتراضات التالية:

1. طبيعة الإنسان ليست معطاة غريزيا كما يفترض الواقعيون والليبراليون، بل محددة بظروف اجتماعية سائدة.
2. تتشكل هذه الظروف تتحدد بصراع تاريخي بين قوى اجتماعية مختلفة لتحديد ظروف السياسة العالمية.
3. للإنسانية جمعاء مصلحة في تحرير الإنسان في ظل الاختلاف في العرق والجنس والدين (المدرسة السنوية مثلا).
4. تحرير الإنسان يكون عبر التحوار وقبول الآخر.
5. المعرفة إيديولوجيا وليس حقيقة.

فبينما تركز الوضعية على عالم مستقل عن إرادة الإنسان تحكمه قوانين، يركز النقديون على القوى الاجتماعية المساهمة في تحديد فكر الإنسان ووعيه ومساهمته في بناء العالم.

يرى البعض أن التيارات الوضعية تتبنى المدخل العقلاني Rational approach، وأنّ التيارات النقدية هي ما يسمى تيارات تأويلية Reflexive، وأنّ البنائية Constructivism هي الجسر الذي يصل شكلي التنظير في العلاقات الدولية. جوهر البنائية هي أنّ الناس يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، والقول أحيانا كالفعل (المنظار السياسي)، وهو ما يسمى حوار الفاعل والبناء Agent/ structure debates.

الفاعل "Agent": تستمدّ هذا المفهوم من الوضعية (الدولة التي تسعى للمصلحة).
البناء Structure debate: وهو الإسهام الذي يقدمه النقديون من حيث الإعتداد بالقيم والهوية والأفكار والتعلم ← المصلحة الوطنية تتحدد من خلال تفاعل بين الفاعل والبناء.

المحور الرابع: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية.

يقصد بالفاعل الدولي (International Actor) الجهة المسؤولة عن الأفعال وردود الأفعال ممثلة في المواقف والقرارات ومجمل السياسات الخارجية وما يرتبط بها من آليات تنفيذية، هذه السلوكيات حاسمة التأثير في مجرى العلاقات السياسية الدولية وتمثل جوهر النظام السياسي الدولي؛ لذلك يشترط وجود مجموعة من المعايير الأساسية لتحقيق صفة الفاعل الدولي:

- 1- القابلية للتحديد (Identifiable): أي أن لا يكون هلاميا بالشكل الذي يؤثر على إمكانية تحديد خصائصه المؤثرة بدورها على دوره في المسرح الدولي.
- 2- حيازة الموارد والإمكانات التي تمكنه من اتخاذ القرارات الدولية والدفاع عن مصالحه.
- 3- المقدرة على التفاعل مع الفاعلين الآخرين في المسرح الدولي (أن يضعوه في الحسبان).
- 4- القدرة على البقاء والإستمرار (Viability) فترة معقولة من الزمن.

ويتنوع الفاعلون في العلاقات الدولية بقدر ما يتعدّدون، ويمكن إجمالهم فيما يلي:

أولاً: الدولة.

تعتبر الدولة الفاعل الأبرز والرئيسي في العلاقات الدولية، لا سيما بعد معاهدة واستفاليا، بل بلغ الأمر أن أصبح عالم اليوم يدعى بالعالم الواستفالي، نسبة إلى مركزية الدولة القومية (الدولة الأمة) كفاعل رئيسي فيه.

تستمد الدولة أهميتها هذه من كونها فاعلا وموضوعا للعلاقات الدولية، ومن كونها البنية الأساسية التي يتشكل منها المجتمع الدولي ووحدة التحليل الوحيدة عند الواقعيين، ومن كونها العنصر البنيوي الوحيد في العلاقات الدولية الذي يتمتع بالسيادة المطلقة على قراره، والسيادة المطلقة أيضا على موارده ومقدراته، فهي إذا تتمتع بالإرادة الحرة في شن الحرب كما في تبني سياسات وخيارات السلم والتعاون.

تحظى الدولة بالتقدير في الفكر السياسي الغربي، فهي الشخص النموذج، الكامل والمتميز في العلاقات الدولية، وهي مؤسسة المؤسسات كما عند الفقيه الفرنسي هوريو؛ وعلى الرغم من احتقارها في الفكر الماركسي على أساس اعتبارها أداة استغلال وهيمنة الأقلية، إلا أن تفكك الإتحاد السفياتي ساهم في تراجع مقولة زوال الدولة وثبت مكانتها في المجتمع الدولي.

كما أن الدولة فاعل متميز في العلاقات الدولية نتاج الحقوق التي تتمتع بها:

- 1- حق البقاء Self préservation: أي حرية الدولة في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لضمان بقائها واستمرارها، كعقد الإتفاقيات الدولية والإنضمام إلى المنظمات والأحلاف الدولية، واتخاذ الإجراءات العسكرية إذا ما تمّ الإعتداء عليها، حيث أن حق البقاء يتماشى أيضا مع حق الدفاع الشرعي عن النفس.
- 2- الإستقلال Independence: وهو حق ثابت للدولة بموجب سيادتها، على الرغم من بعض القيود التي قد تعترضها في المجال الخارجي (قواعد القانون الدولي مثلا).
- 3- حق المساواة Equality: وهو تحصيل حاصل لحقي السيادة والإستقلال وفق ما نصت عليه مختلف المواثيق الدولية، على رأسها ميثاق الأمم المتحدة.

وكما تتمتع الدولة بمجموعة من الحقوق المتميزة، تقع على عاتقها مجموعة من الواجبات تتمثل أساسا في المبادئ المنشئة للمجتمع الدولي (التي هي ضمان العيش المشترك بين الدول).

لقد تعددت النظريات المفسرة لنشأة الدولة بين تفسيرات تعتمد على متغير القوة، أو العقد الإجتماعي، أو التطور العائلي، أو التفويض الإلهي المباشر أو غير المباشر، وعلى الرغم من التطورات الكثيرة التي عرفت العلاقات الدولية وتداخل الفواعل الجديدة، إلا أنها حافظت على مكانتها الرئيسية التي لا غنى عنها، ذلك أنها تتمتع بالشخصية القانونية التي تجعل منها موضوعا وفاعلا للعلاقات الدولية.

ويقودنا الحديث عن الدولة بالضرورة إلى الحديث عن العناصر الضرورية لإقامتها علاقات مع الدول الأخرى، حيث ترى النظرة القانونية التقليدية ممثلة في الفقيه لاسا أو بنهايم أن "الدولة توجد عندما يستقرّ شعب على إقليم معيّن في ظل حكومة له ذات سيادة"، وهو التعريف الذي يتضمّن العناصر الأربعة المتميّزة للدولة:

أ- الشعب:

يمثّل الشعب عنصرا أساسيا لقيام الدولة على اعتبارها في الأصل شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي، حيث يقصد بالشعب مجموع السكان بمختلف قطاعاتهم المترابطين كمجتمع؛ كما يقصد به جملة الأفراد من الجنسين، المقيمين بصفة دائمة في إقليم معين، والخاضعين لسلطان دولة معينة، يتعمّتون بحمايتها.

لا يشكّل تعداد السكان ولا تجانسهم معيارا رئيسيا لاعتبار الشعب ركنا في الدولة، فالواقع الدولي يثبت وجود دول تحوي مئات ملايين السكان كالصين والهند والولايات المتحدة، ودولا أخرى لا يتجاوز عدد سكانها بضع عشرات الآلاف كإقليمينشتاين وأندورا وجزر القمر وغيرها.

ب- الإقليم:

يرى دانيال كولار وأندري هوريو أن الدولة "ظاهرة إقليمية أو مكانية"، فالإقليم هو الأساس المادي للدولة مثلما الشعب هو أساسها الشخصي، كما أن الإقليم هو ما يميّز الدولة عن باقي التنظيمات المختلفة حيث الدول فقط هي من يمتلك حدودا ثابتة ومعروفة؛ ويعنى بإقليم الدولة مجالاتها البرية والبحرية والجوية.

وقد اختلف الفقه القانوني الدولي في طبيعة حق الدولة على إقليمها منقسما إلى أربعة نظريات أساسية:

- نظرية "الإقليم محل حق عيني للدولة"، حيث تباشر الدولة سلطتها على الإقليم مثلما يباشر الفرد سلطته على ملكيته، أي حق ملكية، ودافع عن هذا الاتجاه الذي يتماهى مع منطق الحكم الإقطاعي المطلق كل من لوترباخ وودوناتي.
- نظرية "الإقليم كعنصر منشيء للدولة"، حيث العلاقة عضوية تماما كعلاقة أعضاء جسد الإنسان، ونادى بذلك يليلينيك وهوريو وكاريدي مالبرغ وراتزل.
- نظرية "الإقليم كحد"، حيث نادى ميشو ودوجي بكون الإقليم هو الإطار الذي تمارس الدولة سلطاتها بداخله، فهو مجرد حد للسلطة.
- نظرية الإختصاص، ومفادها أن الإقليم هو مجال الإختصاص المكاني للدولة، واشتهرت هذه النظرية كثيرا ونادى بها باديقان وجورج سال وشارل روسو ورادينسكي وكذا المدرسة النمساوية.
- ت- السلطة السياسية:

لا يمكن للإقليم والشعب لعب دور في العلاقات الدولية إلا بوجود سلطة سياسية منظمة تضطلع بوظائف الدولة كالتشريع والقضاء والإدارة وحفظ الأمن والتمثيل الخارجي.

ولا يتفق القانون الدولي على شكل محدد من السلطة، وإنما يشترط الوجود والممارسة الفعليين لها، بحيث تشرف على مجموع السكان في ربوع الإقليم كافة؛ وتتسم هذه السلطة بالاستمرارية والبقاء مهما طرأ على باقي العناصر كزيادة أو نقصان في عدد السكان، أو توسع أو تقلص للإقليم مثل توحد الألمانيتين... الخ.

ويشير مفهوم السلطة إلى أصل نشأة الدولة، وتتجاذبه نظريتان: الأولى "عقلانية السلطة" تشير إلى التطور الذي حدث حين التمييز بين السلطة كفكرة والحكام كأشخاص في السلطة يستغلونها وكأنها ملكية شخصية، وعلى هذا الأساس برزت الدولة كمؤسسات وأنظمة تسيير؛ أما الثانية "التناقضات في الطبقات الاجتماعية" فترى أن أصل الدولة يعود إلى مجموع التناقضات

والانقسامات التي حدثت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث أن الحاجة للتوفيق بين مصالح هذه الطبقات هو من استدعى ظهور سلطة عليا تنظم شؤونها مثلما نادى به نظرية العقد الإجتماعي؛ وتمثل السلطة السياسية للدولة بشكل عام في ثلاثة سلطات هي: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ث- السيادة:

يعود استخدام مفهوم السيادة إلى القانون الروماني أين كانت تعني عند بروكيليس PROCULUS "التحرر من طرف حكومة أجنبية"، بينما عنت عند جون بودان "سلطة وضع القوانين ولو بدون رضا المواطنين"، فالسيادة في مفهومها العام تعني حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها وخارجه في إطار ما تتفق عليه قواعد القانون الدولي، أي أنها ليست مطلقة.

ج- الإعتراف الدولي:

هنالك اختلاف بخصوص اعتبار الإعتراف الدولي ركنا من أركان الدولة، حيث أن أغلبية الفقهاء والأكاديميين يدرجونه تحت مظلة السلطة السياسية ذات السيادة، ولا يرون أنه يشكل ركنا منفصلا من أركان الدولة؛ بينما يرى فريق آخر بأن الإعتراف الدولي شرط أساسي لقيام الدولة وكيانها، سيما في عالم اليوم.

ثانيا: المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية ظاهرة حديثة نسبيا مقارنة بالدولة، حيث يرجع إنشاء أول منظمة إلى عام 1815 ممثلة في اللجنة الدولية للملاحة في نهر الراين، ومنذ إنشاء عصبة الأمم كمنظمة شاملة وذات بعد عالمي، ثم منظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها الدولية، أخذت المنظمات

الدولية تأخذ مكانة متميزة في مجريات التأثير على الأحداث الدولية، فازدادت مكانتها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية.

تنصرف التعاريف المعطاة للمنظمات الدولية إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه لاتيني فرنسي يركز على البعد الوصفي الهيكلي، واتجاه انجلوساكسوني يركز على البعد الوظيفي، كما تركز معظم التعاريف المعطاة للمنظمات الدولية على ثلاثة عناصر: الصفة الدولية، الإرادة الذاتية، وأخيرا الإستمرار، حيث يصبح عنصر الرضا تحصيليا حاصلا.

لقد لعبت الإرادة الدولية في تنظيم المجتمع الدولي بعد نجاح تجربة المؤتمرات والإتحادات دورا رئيسيا في ظهور وانتشار المنظمات الدولية، يضاف إليها ضرورة التعاون التقني ومتطلبات التطور التكنولوجي، يسانده ازدياد الوعي الفردي والعالمي بإيجابيات المنظمات الدولية ودورها الهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، والمساعدة على التنمية العالمية.

هنالك العديد من القيود القانونية الواردة على الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية تبعا لشخصيتها القانونية المتميزة بعدم تمتعها بإقليم وإنما مقر فقط، وارتباطها بوظائفها وأهدافها فقط بحيث لا تمثل سلطة عليا على عكس الدولة صاحبة الصلاحيات الكاملة، ولكونها تعاقدية فهي غير مستقلة تماما، وكذا كونها جهازا لتسهيل التعاون الدولي فهي تحت إرادة الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كسرت المنظمات الدولية احتكار الدولة المطلق لمجال التأثير في العلاقات الدولية، وساهمت بشكل ملحوظ في صياغة شبكة جديدة من التفاعلات الدولية تجعل منها مجتمعا ترابطيا بجانب المجتمع الرسمي يساهم أكثر في تقنينها وتنظيمها، وتحوّلت المنظمات كما يرى الوظيفيون إلى أداة تكامل سياسي تهدف الحصول على تحولات تدريجية في الصلاحيات الدولية.

ثالثا: الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان، السلطة الفلسطينية

يتميّز المجتمع الدولي المعاصر بوجود وحدات سياسية متفرّدة في نوعها، من حيث كونها تمثّل سلطة تختلف عن سلطة الدولة.

فالفاتيكان عبارة عن أصغر دولة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان (أقل من 6 كم مربع وأقل من ألف نسمة) وهي على الرغم من ذلك تمارس سلطة روحية على زهاء المليار ومئتي مليون مسيحي كاثوليكي في العالم.

وعلى الرغم من الثورات الأوربية التي قضت على سلطة الكنيسة وأفضت إلى فصل الدين عن الدولة، إلا أنه من الصعب فصل السلطة الروحية عن السلطة السياسية، فالروابط "الصوفية" بين الكنيسة الكاثوليكية وأتباعها من مواطنين وصناع قرار جعلت من مواقف الفاتيكان سلطة فعلية على أرض الواقع، أين يصعب على الدول المسيحية مخالفة آراء ومواقف الفاتيكان مثلما يصعب عليها تجاوزها وانتقادها.

كما تشكّل السلطة الفلسطينية نموذج متفرّد أيضا في العلاقات الدولية، حيث كان يتم تناولها سابقا في إطار حركات التحرر الوطني التي كانت تعتبر فاعلا عمليًا في العلاقات الدولية إبان فترة الحروب ضد الإستعمار، ثمّ نتاج الوضع الخاص الذي أضحت تتمتع به السلطة الفلسطينية بعد اتفاقات الوضع النهائي المبرمة مع الإحتلال الإسرائيلي.

رابعا: الشركات متعددة الجنسيات

أعطيت للشركات متعددة الجنسيات تسميات مختلفة كالشركات العملاقة، أو الشركات عابرة الحدود، أو الشركات الكوكبية وغيرها، كما اختلف في كونها شركات أو منظمات أو مؤسسات أو مشاريع أو احتكارات عالمية أو المجموعات الاحتكارية كما عند الماركسيين.

وقد عرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول أو مصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شبهها في دولتين أو أكثر"، كما ذهبت بعض التعاريف إلى اعتبارها "مجموعة المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موجودة، أي أنها تسيطر على عدد معيّن من الوحدات الإنتاجية (10 على الأقل)، في عدد معيّن من الدول (06 على الأقل) والتي تحقّق نسبة هامة من إنتاجها (25 بالمئة على الأقل) خارج الدولة الأم، وكل هذا في اطار استراتيجية انتاجية موحدة"

وتتميّز الشركات متعددة الجنسيات بثلاثة خصائص رئيسية:

- ذات طابع وطني، تخضع لدولة أو لأخرى حسب مكان مقرّها الرئيسي.
- عبر وطنية متعددة الجنسيات بالنسبة لرأس مالها الإجمالي (الفروع في الخارج).
- ذات روابط استراتيجية موحّدة.

وعلى الرغم من الطابع الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، فإنه أثير جدل واسع بين أساتذة العلاقات الدولية حول تأثيراتها السياسية في العلاقات الدولية؛ حيث تنصرف الرؤى إلى اتجاهين رئيسيين:

- اتجاه يركّز على العلاقة بين زيادة أهمية الشركات متعددة الجنسيات واستقرار النظام الدولي، أي علاقتها بظاهرتي التعاون والنزاع.
- اتجاه يركّز على القوة النسبية للشركات متعدّدة الجنسيات مقابل الدول الوطنية في المستقبل، لا سيما في ظل تنامي الإنعكاسات والمجالات الكابحة لسيادة الدول بفعل تسارع مسار العولمة.

خامسا: القوى والفواعل عبر الوطنية كفواعل قوية في المسرح الدولي.

يتميّز المجتمع الدولي بوجود قوى خارجة نظريا عن إرادة الدول وتترابط فيما بينها بشكل شبكي، حيث تزاوّل نشاطها بمعزل عن السلطات الرسمية للدول ولأجل ذلك سمّيت قوى عبر وطنية وليست قوى فوق قومية.

وتتعدّد أشكال وأنواع هذه الفواعل، حيث نجد من ضمنها:

- **المنظمات غير الحكومية:** وهي "منظمات لا تتكوّن من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات أو حركات بدون هدف ربحي، تشكّلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد لتعبّر عن تضامن غير وطني"، ولأجل ذلك فهي تشمل كافة القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والصحية والرياضية والنقابية والإعلامية... الخ.

وتصنّف المنظمات غير الحكومية وفق معيارين، فمن الناحية الموضوعية هي تشمل أمميات الأحزاب السياسية، والأمميات النقابية، والأمميات الأخرى، وتعني حسب تصنيف المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1975) ثلاثة فئات أيضا، هي المنظمات ذات الاختصاصات المحددة، المنظمات التي لها علاقة مع أغلبية نشاطات المجلس، وفئة المنظمات المتبقية.

ولعلّ أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية هي تلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأدوارها في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وعلى الرغم من كون المنظمات غير الحكومية فاعلا غير رسمي إلا أن أدوارها في العلاقات الدولية تتعاضم حين اعتداد الفواعل الرسمية بالتقارير التي تنجزها، لا سيما في ظل الطابع الإستشاري الذي تكتسيه؛ كما أن لهذه المنظمات شبكات ضغط دولية تعتمد على الحكومات والمنظمات الدولية والإعلام والرأي العام وغير ذلك.

- الأحزاب الأممية: تعتنق الكثير من الأحزاب السياسية عبر العالم أفكارا وإيديولوجيات ذات بعد إنساني شامل، وتصورات حول حلول المشاكل العالمية وغيره، كما أن البعض منها ينهل من الرافد المعرفي والإيديولوجي نفسه، ما جعلها تؤسس منتديات دولية تنسق فيها أفكارها وطرق عملها وتجاربها وغير ذلك.

ولدت أول حركة سياسية ذات بعد أممي سنة 1864 مع تكوين أول جمعية عمالية عالمية تضم عضوية كارل ماركس، وكانت استجابة لإعلان البيان الشيوعي العام 1848، ثم حلت محلها أخرى سنة 1899، وحلّت بدورها لتعوض بثالثة عام 1919 على يد لينين تحت مسمى الكومنترن (الأممية الشيوعية) التي حلّت أيضا سنة 1943، ثم قام ستالين سنة 1947 بتكوين مكتب الأحزاب الشيوعية (الكومنفورم) لدعم الدول الاشتراكية في أوروبا الغربية والذي تمّ حلّه أيضا سنة 1956 مع بداية تطبيق سياسة التعايش السلمي. (آخر اجتماع كان مؤتمر الأحزاب الشيوعية بمدريد عام 2003).

كما أمكن ملاحظة العديد من الأمميات الحزبية الأخرى، كالأمية الاشتراكية منذ 1951 (تضم حوالي 52 حزبا)، والإتحاد العالمي الديمقراطي المسيحي الذي أنشئ عام 1961، وينتظر تنامي عدد ودور الأحزاب السياسية ذات التوجه الأوربي.

- **الأمميات النقابية:** بدأت النقابات العمالية العالمية منذ 1945 بتوجه شيوعي، حيث أنشأت مثلا الفدرالية النقابية العالمية السنة ذاتها لتضم 150 بلدا وحوالي 150 مليون منخرط، وكذا الإتحاد العالمي للنقابات الحرة سنة 1949 الذي ضمّ 70 مليون مشترك من 90 دولة، ثم ظهر الإتحاد العام للعمل عام 1968 ضامًا 13 مليون منخرط من 75 بلدا.

- **الأمميات الأخرى:** وهي مختلفة في توجهاتها وأهدافها، حيث تشمل الإتحادات الدينية كالتضامن الإسلامي أو البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية... الخ؛ واتحادات الشبيبة العالمية التي تضم الشباب والطلبة، وكذا أمميات الإغاثة الإنسانية وغيرها.

سادسا: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي.

يمكن تميّط تنامي الإهتمام العالمي بالفرد كفاعل وكموضوع للعلاقات الدولية وفق اتجاهين تحليلين رئيسيين: الأول هو التأثير الذي تمارسه بعض الشخصيات الإعتبارية على الدول والمؤسسات الدولية والرأي العام العالمي، والثاني هو تطوّر منظومة حقوق الإنسان.

فيما يخص الإلتجاه الأول المتمثّل في الشخصيات الإعتبارية فإنه ذو تأثير محدود جدا في العلاقات الدولية، ويقع أحيانا تسميتهم بالأفراد ذوي السلطة الخارقة، ويقصد بهم الأشخاص الذين يمتلكون القدرة على التغلب على القيود والإتفاقيات والقواعد لممارسة التأثير السياسي والإقتصادي والثقافي بشكل متفرّد، من أمثلة الزعماء الدينيين والمشاهير في الفن والثقافة وأباطرة الإعلام وكبار الصناعيين وحتى الزعماء الإرهابيين، ويستعمل هؤلاء طرقا مختلفة تتماشى وطبيعة ومجال نشاطهم.

وتشهد العلاقات الدولية المعاصرة تنامي مستويات تأثير بعض الأفراد على القرارات الدولية، فروبرت ميردوخ والوليد بن طلال مثلا شخصيات استطاعت عبر نفوذها المالي والإستثماري التأثير في سياسات دول في قضايا دولية عديدة، واستطاعت اللقاء والتحدث مع زعماء العالم ونسج شبكات نفوذ عالمية على علاقة بمجالات نشاطها، وأحيانا على علاقة بقناعاتها الفكرية وإدراكاتها، أي أنها شخصيات لا تستهدف التأثير في القرارات ذات العلاقة بمصالحها المادية فحسب، وإنما تسهم في صناعة العالم.

أما بخصوص الإلتجاه الثاني فقد برزت دبلوماسية حقوق الإنسان في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر 1976-1980 مدعومة من قوى غربية أخرى كفرنسا وبريطانيا، واستخدمت لتبرير تعليق المساعدات للحكومات الدكتاتورية في الأرجنتين والشيلي وإثيوبيا وبولونيا والأوروغواي؛ وجرى منذ ذلك الحين التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بالديمقراطية (حرية الرأي والتعبير، الإلتخاب، الحق في المعارضة...) والحقوق الإقتصادية والإجتماعية (الحق في الصحة، الحق في التعليم... الخ) والتي تعتبر خدمات مُنطقة بالدولة.

وعلى الرغم من أن المنظومة الأممية لا تضم جهازا خاصا بحقوق الإنسان، إلا أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية استحدث لجنة حقوق الإنسان مشكلة من خبراء مستقلين، والتي بإمكانها في حالات محددة استقبال شكايات من الأفراد؛ كما استحدثت المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجنة لحقوق الإنسان مشكلة من ممثلين رسميين لفحص مشاريع النصوص الدولية ذات العلاقة.

تصطدم أهمية حقوق الإنسان في العلاقات الدولية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع أن تفكك الإتحاد السوفييتي وتنامي المطالب العالمية للديمقراطية عززت من أهمية حقوق الإنسان.

المحور الخامس: عوامل قوة الدولة

هنالك العديد من العوامل التي تنبني عليها قوة الدولة وتجعلها قادرة على التأثير في محيطها الإقليمي والعالمي، كما تؤثر عموماً بطريقة أو بأخرى في سياسات الدولة وتوجيه خياراتها الداخلية والخارجية، بل أن الكثير من أساتذة العلاقات الدولية يعتبرونها محددات تقرر سلوك الفاعل الدولي؛ نستعرضها كالآتي:

1- المجال الجغرافي:

يؤكد إيف لاکوست Yves Lacoste أن الجغرافيا تستعمل في المقام الأول لخوض الحرب، لكنه يذهب ليضيف أنها معرفة استراتيجية على اتصال وثيق بمجموعة من الممارسات السياسية؛ ويتم تحليل العامل الجغرافي في قوة الدولة وفق العناصر الفرعية التالية:

أ- المناخ:

بالرغم من أن مجالات البحث الجغرافي لا تهتمنا بقدر الوظيفة الاجتماعية والسياسية للجغرافيا، إلا أن العديد من المفكرين قاموا بإنشاء نظريات خاصة بالمناخ من أجل شرح وتفسير مواقف وسلوكيات الوحدات السياسية، فمونتسكيو مثلاً قال أن الجسم الإنساني يخضع للمناخ، حيث أن جنس شعوب المناخات الحارة جعلها دائماً مستعبدة ومستعمرة، بينما شجاعة شعوب المناخات الباردة جعلها دائماً حرّة؛ وهي النظرة التي أكدها ميشليه Michelet وتاين Taine، حيث اعتبروا المناخ من بين أسس نمو المجتمعات.

تمكّن الدراسات المناخية عموماً من تحديد الفروق في القدرات الطبيعية التي يملكها سكان الكرة الأرضية، فالجفاف الذي أصاب بلدان الساحل الإفريقي سببه الظروف المناخية، والازدهار الزراعي في كاليفورنيا ليس مردّه التقدّم التكنولوجي فحسب، بل بصفة أساسية إلى الوسط الطبيعي الملائم.

ب- الموارد الطبيعية:

تعتبر من أهمّ عوامل القوة، فتوزيع الموارد الطبيعية غير متوازن عبر العالم، سواء كان ذلك بالنسبة للمواد الأولية في باطن الأرض، أو لخصوبة الأتربة الزراعية. إلا أنّ ميزان وظروف الثروة الطبيعية تختلف في الزمان والمكان، وترتيبها ليس واحداً بل يخضع لمؤثرات أخرى منها الاختراعات والتكنولوجيا، فبالأمس كان الفحم مصدر ثروة هائل واليوم أضحى البترول بوصفه مصدراً للطاقة وحده محركاً للعلاقات الدولية المعاصرة، وقد يكون الدور غداً لليورانيوم، واستبدال شجر المطاط بالمطاط الاصطناعي... الخ.

ج- الجغرافيا السياسية:

في نهاية القرن التاسع عشر، أسس فريدريك راتزل Frederick Ratzel علماً يهدف لدراسة العلاقات بين الجغرافيا والسياسة، وتدعي الجغرافيا السياسية شرح السياسة الدولية بحتمية العوامل الطبيعية، أي الحتمية الجغرافية، وهي تنظر للمكان من ثلاثة زوايا: المدى، الموقع والشكل الخارجي.

لقد أدّت فكرة الجيوبوليتكس كما طرحها إتزل إلى بروز إيديولوجيات المجال، حيث تنظر هذه الإيديولوجيات إلى المجال كمرمى تتصارع عليه الدول، إما استهدافاً لقوة اقتصادية كما هو حال إيديولوجية المجال الحيوي الألمانية، أو بادعاءات استراتيجية كما هو حال إيديولوجية الحدود الطبيعية الفرنسية، والتي تركز عليها إسرائيل الآن.

يرى راتزل أن المجال هو الانشغال الدائم للسياسة، فكلّ رجل سياسة وكلّ شعب لابدّ أن يؤمن مجالاً هاماً لبقائه، تتوقف قوى الدول في معظم الأحوال على أهمية مجالها، وتُقاس هذه الأهمية بمساحتها وبالثروات التي تنطوي عليها.

وفي 1919، طرح الإنجليزي ماكيندر Mackinder أطروحة يعتبر فيها آسيا، أفريقيا وأوروبا كتلة واحدة يسميها جزيرة العالم، تقوم فيها منطقة استراتيجية موقعها في روسيا يسميها القلب، ومن ذلك استنتج أن "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على القلب، ومن يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله".

ترتكز نظرية الجيوبوليتكس على مجموعة كبيرة من المرتكزات الجغرافية وأهميتها السياسية، نذكر منها على سبيل المثال:

- التضاريس: تتباين أساليب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية تبعاً للتضاريس التي قد تشكل عاملاً للتواصل، كما قد تشكل عائقاً أو عازلاً، فكثير من الدول ساعدتها الجبال على ضمان قدر كبير من الأمن، كما أن الحدود السياسية للدول قد تتطابق مع الحدود الجغرافية، فيقال عنها "حدود طبيعية"، كما قد تطمح القيادات السياسية في تحقيق التطلعات التوسعية بفكرة البلوغ إلى الحدود الطبيعية للجماعة أو الحدود الآمنة.

- الموقع: يقول راتزل: "إنّ من المواقع الجغرافية ما يحقّق بذاته قيمة سياسية".

* مواقع المرور المالي: فالدولة التي يشكل من إقليمها طريقاً طبيعياً للعبور الدولي تتمتع تبعاً لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول الأخرى، بشكل يجعلها تدرأ التطلعات في أقاليمها، إذ يجعلها موقعها في قوة تفاوضية، وهو حال مضائق البوسفور والدرديل، وكذا قناة السويس وبنما ومضيق جبل طارق.

* المواقع المطلّة على البحار: في البحار العامة متّسع للتبادل التجاري وميدان عسكري مثالي، فالدول التي لا منافذ لها على البحار (تسمى في القانون الدولي: الدول الحبيسية أو المتضررة جغرافياً) تتعرّض للضغوط الاقتصادية، والدول المطلّة على البحار لها إمكانيات الاتصال وكذا إمكانيات التهديد الخارجي.

* الجزر والأرخبيلات: الجزر المنعزلة في البحار والمحيطات مرامي للقوافل التجارية البحرية، وقواعد عسكرية بحرية وجوية مثالية (كوبا وهونغ كونغ)، كما أنّ هذا الانعزال يساعد على تبني العديد من الخيارات في السياسة الخارجية (سياسة الانفتاح والانزواء في بريطانيا واليابان)، كما أن الأرخبيلات تتمتع بصلاحيات كبيرة في القانون الدولي خاصة في نظام العبور واستغلال المسطحات المائية البحرية.

على العموم، لاقت ولا تزال نظرية الجيوبوليتيكس رواجاً في أوساط التنظير في العلاقات الدولية، إلا أنها تحتاج إلى زوايا أخرى لفهم عوامل القوة في المحيط الدولي.

2- العامل السكاني (الديمغرافي):

يمثل العامل السكاني أحد أهمّ عوامل قوة الدول ومحددات سياستها الخارجية، ويعرف العالم تفاوتاً خطيراً في توزيع السكان، حيث تسجّل دول العالم الثالث نمواً مضطرباً فيما تشهد البلدان المتقدمة ركوداً في نسبة نمو عدد سكانها.

ويمكن تناول العامل الديمغرافي على مستويين أساسيين: العوامل الكمية Quantitatifs، والعوامل الكيفية Qualitatifs.

أ- العوامل الكمية: تنصرف العوامل الكمية إلى العناصر التالية:

- العامل السكاني: الكثافة، الاقتصاد والقدرة العسكرية:

ترتبط العوامل الكمية المؤثرة في قيمة الكم البشري كعنصر من عناصر قوة الدول، بدرجة انبساطها الجغرافي وطبيعة مواردها، وهي العوامل التي تنتج الكثافة السكانية.

فالكثافة السكانية مختلفة عبر العالم من بلدٍ إلى آخر ومن قارة إلى أخرى، كما تختلف داخل الدولة تبعاً لتوزيع الثروة ومصادرها والعوامل المناخية... الخ.

وتكون المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة مطمعاً لدول أخرى ذات كثافة سكانية مرتفعة، أو مبرراً استعمارياً أو عاملاً مساعداً للاستراتيجيات العالمية المعادية.

كما تتجلى ضخامة التعداد السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب حيث لجأت بعض الدول الاستعمارية، إلى توظيف مستعمراتها في الجيش لتغطية عجزها السكاني (فرنسا وبريطانيا مثلاً)، فلا زالت الحروب التقليدية ذات أهمية بالغة في العلاقات الدولية الراهنة بالرغم من التطور التكنولوجي، كما أنّ القدرة العسكرية مرتبطة باستراتيجياتها والقدرات القتالية ونوعية التدريب والروح المعنوية للجيش... الخ.

وتتجلى أيضاً أهمية التعداد السكاني في انعكاسه على المستوى الاقتصادي، فمن بين العوامل المتعددة نجد العامل البشري عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج، وتتعداها إلى مجال الاستهلاك والخدمات، فالسوق الاستهلاكية هي الضمان الأكبر لازدهار الإنتاج الوطني والخطوة الأولى قبل الاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

وينظر العديد من الاقتصاديين أن وجود ضخامة سكانية في دولة معينة تسمح لها أن تكون سوقاً استهلاكية لدول أخرى، وتستعمل هذه النقطة بالذات للمساومة، لأن قوتها الشرائية تؤثر على اقتصاد الدولة الأخرى، ناهيك عن كون العامل الديمغرافي أحد أهم العوامل المغرية للاستثمارات الأجنبية والمحركة للاقتصاد العالمي.

- نظريات الضغط الديمغرافي:

هي نظريات ضاربة في التاريخ، ترجع إلى العصر اليوناني - اللاتيني، فأفلاطون وأرسطو مثلاً رأياً أنّ النمو المفرط للسكان يُثير اضطرابات اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

أما علماء الحرب Polémologues بزعماء غاستون بوتول Gaston Bouthoul فيركّزون على "الوظيفة التنظيمية" للحرب في حالة ازدياد عدد السكان، فكما كان دور الأوبئة في الماضي، فإن الحرب تستخدم كصمام أمان، وتقوم بدور "عملية قتل الأطفال المؤجلة".

وتبقى النظرة التشاؤمية هي تلك التي جسدها روبرت مالتوس Thomas-Robert Malthus، حيث نشر في عام 1798 بحثاً حول مبدأ السكان، وبسبب تأثره بالفوارق بين الموارد والحاجات، أوضح خطر تزايد السكان على تثبيت النظام الاجتماعي، بفكرة تزايد عدد السكان بحسب متتالية هندسية Proportion géométrique 1، 2، 4، 8، 16، 32، ... بينما تزايد الموارد الغذائية بحسب متتالية حسابية Proportion arithmétique 1، 2، 3، 4، 5، 6، ... واقترح الحلول في تحديد الولادات والزواج المتأخر والامتناع الطوعي عن الزواج.

وشكل تقسيم الثروات بين سكان المعمورة محور اهتمام حركة عدم الانحياز سابقاً خاصة في مؤتمرها المنعقد بالجزائر سنة 1973، وشكّل ذلك صلب مطالبها بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً؛ كما يشكّل حالياً أساس مطالب الحركات المناهضة للعمولة وجوهر أجندتها.

ب- العوامل الكيفية:

إذا كان العامل السكاني كأحد عوامل قوة الدولة، يتأثر إلى حدٍّ بعيد بالمؤثرات الكمية، فإنّ درجة تأثير العوامل الكيفية عليه لا تقل أهمية، وهي متعلّقة بالجوانب المعنوية والاجتماعية.

← التركيب السكاني:

يؤثر التركيب السكاني بشكل كبير على الدولة ككل، فإذا كانت نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور فإنّ ذلك يؤثر على العملية الإنتاجية بالنسبة للمجتمعات التي تمتلك تقاليد تحمل الرجال أعباء العملية الإنتاجية كما يؤثر على تشكيل القوة العسكرية للدولة بالمقارنة بعدد السكان.

وكذلك الحال بالنسبة لسلم الأعمار أو الهرم السكاني، فقد يتوافق تباين معدلات نسبة الذكور الشباب من العدد الإجمالي للسكان مع القوة الاقتصادية للدولة، فالطاقة الإنتاجية عند الشباب أكبر منها عند الشيوخ والأطفال، كما يتوافق تباين معدلات نسبة الذكور الشباب من العدد الإجمالي للسكان مع القوة العسكرية للدولة، لأنّ الشباب هم الأكثر قدرة على تحمّل أعباء الحرب، ضف إلى ذلك أنّ لديهم طاقة اندفاعية تستجيب للأهداف التوسعية أو الدفاعية، فيما يميل الشيوخ والكهوف إلى ترجيح العقل والاحتكام فيشكّلون قطاعاً محافظاً في مواجهة الاندفاع نحو سياسات العنف.

← درجة التجانس الاجتماعي:

لدرجة التجانس الاجتماعي بالغ الأثر في تحقيق الوحدة الداخلية للدولة، ومن ثمّ سهولة تحقيق الإجماع حول الأهداف الخارجية الاستراتيجية، والكثير من الدول متعدّدة القوميات والأديان تقوم سلطتها على الإكراه السياسي، وتعرف صراعاً داخلياً حول السلطة، مما يضعف الدولة داخلياً فالمجموعات الداخلية لا تولي أهمية لمصلحة الجماعة فتهدد استراتيجياً الدولة من الداخل.

ويشكّل عامل "الوحدة الوطنية" أهم رهان في حالات عدم الاستقرار، إذ تزعم السلطات إلى الحفاظ على "الجبهة الداخلية"، فيما تحاول الدول المنافسة إضعاف خصومها من الداخل عن طريق الدعاية ووسائل الإعلام، فوحدة العرق والدين عموماً عامل مهم في التجانس الاجتماعي.

← التقدم الثقافي والتكنولوجي:

فإنّ السكان المثقّفين والمتقدمين تكنولوجياً قادرين على تحمّل مسؤوليات الدولة، والإيمان بمشروع مجتمع وتحقيقه، فدرجة الوعي بمصالح البلاد، والوعي السياسي، يحصّن الدولة داخلياً ويُعطيها أكثر مصداقية في الخارج، وينبسط التقدم الاجتماعي في المجال الثقافي والتكنولوجي على باقي العوامل مثلما هو الحال في اليابان، حيث يشكّل تقدّم العقل الياباني أحد أسرار المعجزة اليابانية.

3- العامل الاقتصادي:

لقد رفض التجاريون Les mercantilistes التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي، وصاغوا تصوّرهم المشهور: "من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يحكم ثروة العالم يحكم العالم ذاته"؛ وتبعاً لذلك، تكون القوة السياسية تابعة للقوة التجارية، ويكون "ميزان القوى مرهوناً بالميزان التجاري".

وبذلك أسس المركنتليون للربط الحديث بين العوامل الاقتصادية وسياسات القوى في المجال الدولي، فالموارد الطبيعية والمادية للدولة لا تكون عوامل قوة الدولة إلا إذا أسهمت في قوتها الاقتصادية، فامتلكت من القوة الاقتصادية والتكنولوجية ما يتوافق مع هذه الموارد.

وقد أضحت الاقتصاد يلعب دوراً في بالغ الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة، فهناك منظمات دولية قائمة على أساس اقتصادي (OPEC)، السوق الأوروبية المشتركة، أيضاً دور الشركات المتعددة الجنسيات) كما شهدت العلاقات الدولية عدة صراعات وحروب لأسباب اقتصادية، صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق... الخ.

كما هنالك منتديات عالمية تطالب بتغيير الأوضاع الاقتصادية أو تدعيمها (كحركة عدم الإنحياز، ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ودول البريكس... الخ).

* حروب الأسواق وحروب التسويق:

لقد انتقل الصراع الدولي من حالات حروب القحط Pénurie (كما في عهد المغول مع الجفاف الذي ضرب وسط آسيا) إلى حروب الوفرة Abondance، والتي تنقسم بدورها إلى نوعين: حرب الأسواق Guerre de marchés وحروب التسويق Guerres de débouchés؛ فحروب الأسواق هي تلك التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في التجارة الحرة في منطقة ما، بينما حروب التسويق تعني أن دولة ما لديها فائض في الإنتاج يقتضي منها البحث عن مشترين في الخارج... فحرب التسويق على هذا النحو هي مظهر من مظاهر الثورة الصناعية حين أظهرت تكنولوجيا الإنتاج منذ أواخر القرن 18 فائضاً في الإنتاج مع تقليص عدد العمال وازدياد الخدمة العمومية مما أوضح فائض السكان، مما أدى في المحصلة إلى حروب التسويق.

ومع بدايات القرن 19، صاحب مشكلة فائض الإنتاج مشكلة جديدة وهي مشكلة الفائض في رؤوس الأموال، مما اقتضى الدول الصناعية البحث عن سبل تسويق خارجي لهذا الفائض فظهر التسابق على استثمار رؤوس الأموال فكانت الإمبريالية الاقتصادية أو حرب التوسع الاقتصادي.

* الإمبريالية الاقتصادية L'impérialisme économique:

الإمبريالية الاقتصادية تعني القدرة على توظيف الاستراتيجية والديبلوماسية لضمان توزيع المنتجات وتوظيف رؤوس الأموال.

وتتوافق الإمبريالية الاقتصادية مع الاستراتيجية بشكل كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك القدرة العسكرية المتوفرة خارج حدودها بقدر توزيع رؤوس أموالها ومصالحها الاقتصادية في العالم والعلاقة بينهما طردية، فقد كان الحضور العسكري الأمريكي سنة 1920 في 3 دول ثم في 39 دولة في أثناء الحرب العالمية الثانية ثم ناهز 64 دولة في بداية الثمانينات... الخ.

* الظاهرة الاقتصادية وظاهرة الحرب:

لقد كان التجاريون يربطون بصفة قوية بين الاقتصاد والسياسة فيقولون "المال عصب الحرب" "L'argent est le nerf de la guerre"، انطلاقاً من أن المال هو المعادن النفيسة التي هي مصدر القوة والثروة معاً، لكن كميتها ثابتة ولذا تدخل الشعوب في حروب دائمة للسيطرة عليها. يركز الليبراليون على حرية التجارة لذلك فهم يفصلون بين السياسة والاقتصاد، ويردون ظاهرة الحرب إلى دراسة الشخصية الحاكمة والضغط السكاني وعوامل أخرى، فيما تنطلق الماركسية من ظاهرة الصراع على وسائل الإنتاج والصراع الطبقي لتحليل الحرب، فتقول بأن السياسة خاضعة للاقتصاد وأن الحرب ظاهرة مرتبطة بوجود النظام الرأسمالي وزائلة بزواله. أما الواقعيون فيقدمون تصوراً أكثر واقعية وأكثر إنصافاً، إذ يخلص تحليلهم إلى أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وثيقة لكنها علاقة تأثير وتأثر، ولا يوجد ما يسمى بحتمية الحرب لأسباب اقتصادية محضة.

* الاستعمار الجديد:

هو التحكم الذي تمارسه بعض الدول الكبرى بوسائلها الخاصة وغير المباشرة، سياسية، اقتصادية، عسكرية وإيديولوجية على مجموعة الدول التي يساعد تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي وضعفها العسكري على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري. ومن بين الأدوات الاقتصادية التي يستعملها الاستعمار الجديد؛ خلق نزاعات جانبية تلهي عن التنمية وتستنزف الطاقات الاقتصادية، الحصار الاقتصادي، المساعدات المالية والقروض... الخ.

4- العامل العسكري:

يعتبر الكثيرون أنّ الاستعداد العسكري هو المظهر الرئيسي لقوة الدولة، وأساساً ضرورياً لتنفيذ سياستها الخارجية ومساندة سلوكها الدولي، وأضحى هذا العامل يرتبط حالياً بالعنصر النووي وظهور مذاهب عسكرية جديدة، ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بمهدة عوامل:

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج وتحديث الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات.

2. القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي.

3. كفاءة القيادات العسكرية.

4. القدرات القتالية ونوع التدريب، فالجيوش تقيّم كماً وكيفاً.

5. القدرة على التعبئة والسرعة في الاستعداد.

6. مدى توافق الجبهة المدنية والعسكرية.

إنّ الدول التي لا تتوفّر على جيوش عصرية وحديثة، لا يُمكنها لعب الأدوار الأساسية على المستوى الدولي وهو حال اليابان وكندا مثلاً، فالقدرة العسكرية تتوافق مع السياسة الخارجية للدول، علاوة على مهامها الأساسية المتمثلة في حفظ الأمن القومي وسلامة كيان الدولة.

يمكن القول أن أهمية العامل العسكري للدولة تتراجع نسبياً مع بروز سياسات الأحلاف العسكرية، والأمن الجماعي والإقليمي، ومعاهدات الدفاع المشترك، لكنه أضحي كثير الارتباط بالقدرات الاقتصادية وأهداف السياسة الخارجية والتكنولوجيا... الخ.

5- العامل التكنولوجي:

أضحى العامل التكنولوجي أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدّم وآخر متخلف، وأضحى نقل التكنولوجيا أهم ما تطالب به دول العالم الثالث بعدما طالبت بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً، وأصبح نفس العامل رهان التكتلات الإقليمية والجهوية مثلما هو حال أوروبا بين سياستها المتوسطة وسياستها الأوربية.

أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج ودعم المكننة والإنتاجية، فساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول عن طريق خفض تكلفة الإنتاج، الزيادة في الجودة ومن ثمّ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الاقتصادية، وطوّرت أساليب الزراعة فضاعفت من مردوديتها، فالتكنولوجيا تهبيء أكفأ الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة.

كما أنّ التقدّم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية للدولة في إنتاج الأسلحة، وفي جمع المعلومات، وأضحت القوة العسكرية تُقاس بمدى قدرة الدول على تصنيع أسلحة تستعمل فيها جزئياً

آليات الدمار الشامل، وكذا نوعية صواريخها (قصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى) ودقتها في إصابة الأهداف، إضافة إلى المراقبة التكنولوجية للحدود وللخصوم والطائرات دون طيار والرادارات وقوات الإمداد (طرقه ومدته) ... كلها عوامل تأثرت بالتكنولوجيا.

وتلقي التكنولوجيا بظلالها على العامل السكاني أيضاً، من حيث ترقية كيفه، وكذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان، وتساعد في عمليات الإحصاء، الانتخاب ومن ثمة رسم السياسات الحكومية... الخ.

ولم تعد التلفزة والهوائيات الرقمية والسيارات والهواتف الذكية... الخ كماليات في حياة المجتمعات، بل أصبحت ضروريات يقاس بها المستوى الاقتصادي للدولة والمعيشي للمواطن (نسبة أجهزة التلفاز للسكان، وضع الاتصالات، حظيرة السيارات...).

كما أن العامل التكنولوجي قلب السلوك الدولي رأساً على عقب، حيث لم يعد بإمكان الدول إخفاء الأحداث المتعلقة بأمنها القومي؛ فالتكنولوجيا وضعت نفسها في خدمة المعلومة. فظهرت الطرق المعلوماتية السيارة، والشبكات العالمية (Internet) التي تضمن انتقال المعلومة بأكثر دقة وفي أسرع وقت.

"من يتحكم في التكنولوجيا يتحكم في العالم، ومن يمتلك المعلومة يمتلك العالم".

لم تعد للدبلوماسية المكوكة (كيسنجر) أية جدوى، وتقلصت مهام الممثلات الدبلوماسية، وأضحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول والمنظمات أكثر وضوحاً نسبة إلى توفر المعلومة، لقد قلبت بالفعل التكنولوجيا السلوك الدولي وأصبحنا فعلاً نعيش في القرية العالمية.

6- العامل التنظيمي للدولة:

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة، إلا أنه يُلقي بظلاله على مجموعة من المتغيرات مرتبطة به وبالجوانب المعنوية للدولة:

أ- العامل الإيديولوجي:

يعرّف لويس ألتوسير Louis Althusser الإيديولوجيا على أنّها: "منظومة من التصورات (صور، أوهام، أفكار أو مفاهيم) لها منطقتها ودقتها المميزتين وتمتع بوجود ودور تاريخي في مجتمع معيّن".

لا ينبغي لدارس العلاقات الدولية إغفال العامل الإيديولوجي كعنصر تفسيري، فالأزمة الصينية السوفياتية والحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي ليست نزاعات ذات بعد اقتصادي أو استراتيجي فقط، بل هي إلى حد بعيد صراعات إيديولوجية، والدليل الأمثل الذي يمكن أن نسوقه هو الحرب الباردة التي جسدت بالفعل دور العامل الإيديولوجي في العلاقات الدولية.

لقد جمع مارسيل ميرل الإيديولوجيات ذات المضمون الدولي في فئتين:

1. الإيديولوجيات الشاملة: الرأسمالية، الليبرالية، الاشتراكية، الفاشية، ... الخ.
2. إيديولوجيا العلاقات بين الدول: الوطنية، التوسعية، الأهمية، الحياد، تيارات السلام... الخ.

أما غونيدك فميّز أيضاً بين فئتين:

1. الإيديولوجيات الوظيفية: تتجه نحو السلام والتعاون الدولي، مثل عدم الانحياز، التعايش السلمي، الأهمية.
2. الإيديولوجيات النازعة للوظائف: تؤيد أساليب السيطرة والصراع: مثل الاستعمار، مناهضة الشيوعية، القومية ... الخ.

وقد قام جان باشلر Jean Baechler في كتابه "ما هي الإيديولوجية؟" بالبرهنة على عدم إمكانية وجود حياة سياسية بدون حياة إيديولوجية.

والإيديولوجية هي المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية للدول، فهي تشكل اختلاف بيئات الأفكار والمعتقدات المؤثرة على صناعة واتخاذ القرارات والتي تحكم التصرف والسلوك الدولي. والعالم اليوم يشهد ما يسمى "بصراع وصدام الحضارات" كتعبير عن أهمية العامل الإيديولوجي في بناء قوة الدولية وكمحرك عام للعلاقات الدولية.

ب- الوحدة الوطنية والروح المعنوية للدولة:

الوحدة الوطنية هي تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملا بنزع أسباب التصادم المفضي إلى الضعف والفوضى، فالتكامل يؤدي إلى التنظيم العالي في ضوء قيم معينة، والوحدة الوطنية تتجسد بالأساس في الدولة القومية عكس الإمبراطوريات، حيث انطلقت الدول الأوربية مع بدايات القرن التاسع عشر من تكاملها وانسجامها القومي إلى سياسات القوة في المجال الدولي.

والوحدة الوطنية هي الطريق المؤدي إلى رفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد العناصر الحيوية التي تركز عليها القوة القومية للدولة في منافستها للدول الأخرى، حيث تشكل الروح المعنوية للدولة في حالات الحرب الدعامة الأساسية لانتصاراتها مثل انهيار خط ماجينو الفرنسي أو حربي التحرير الجزائرية والفيتنامية.

كما تشكل الروح المعنوية الدعامة الأساسية لاكتساب القوة في المجال الدولي في حالات السلم، مثل حالة اليابان وألمانيا بعد خروجهما من الحرب العالمية الثانية، كما قد تتمثل في إيمان الشعوب بمشروع مجتمع معين.

ج- الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية للدولة:

يخطى هذا العامل بوافر الاهتمام من أساتذة العلاقات الدولية، فكفاءة الأجهزة السياسية للدولة تنصرف إلى عدة جوانب أهمها:

1. الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية التي تكوّن النظام السياسي للدولة، فحالات اللااستقرار السائدة خاصة في دول العالم الثالث أدت إلى ارتباك أجهزتها السياسية وكذا فقدان مصداقية الدولة على المستوى الخارجي، الأمر الذي يؤثر على قدراتها الاقتصادية والعسكرية، حيث أن الانقسامات السياسية والإيديولوجية تؤدي إلى استنزاف القدرات الداخلية للدولة وبعث الفوضى وتشتت الوحدة الوطنية، وأحسن مثال على ذلك فرنسا قبل وبعد ديغول.

2. فعالية السيطرة السياسية للحكومة على الدولة، فهي الضامن لوحدة وتماسك الدولة، ويخوّل الدستور ذلك عن طريق شرعية احتكار الدولة للقوة والعناصر الرادعة، وخير مثال على ذلك الصين قبل وبعد ماو تسي تونغ.

ويمكن القول عموماً أن المصلحة القومية مفهوم متغيّر بتغيّر النظم السياسية، إذ أن النظام السياسي هو الذي يحدد أهداف وأولويات السلوك الخارجي للدولة.

وإذا كانت الدبلوماسية لا تتمثل بديلاً للقوة العسكرية أو الاقتصادية للدولة، فإنها مكّمة لها لأنها تجسّد ارتباط الدولة بالبيئة الخارجية، والأدوات الخاصة بها تساعد في إنماء القوة الذاتية للدولة؛ وتكون عواملها كالآتي:

1. إيجاد تنسيق وتوافق بين التحركات والتكتيكات المختلفة، بشكل لا يجعل سلوك الدولة متناقضاً، وهو ما يقتضي حساباً دقيقاً للأفعال وردود الأفعال، وكذا التوقيت المناسب، لكنها مرتبطة أيضاً بقدرات الدبلوماسية.
2. اعتماد صيغ عملية وواقعية لمساندة عملية التفاوض.
3. المراجعة الدائمة والمستمرة للبرامج والوسائل.

يرى هانز مورغانثو أن الدبلوماسية كالأستراتيجية، تتمثل في القدرة على تجميع العوامل الأولية لقوة الدولة في كلّ واحد، ثم تقديره لتوجيهه إلى ما يحقق المصالح القومية لدولة بأسرع وقت ووسيلة وبأقل التكاليف، وذلك في ضوء تقديرها لمكانة هذه القوة من سلم القوى الدولية في النسق الدولي الذي تعيشه.

وعلى هذا الأساس، يُمكن التمييز بين مستويات للدبلوماسية وارتباطها بالقوة:

- الدبلوماسية الخافتة ← ذات طاقات ضعيفة.
- الدبلوماسية المجهورة ← ذات طاقات مقبولة.
- الدبلوماسية المتعجرفة ← ذات طاقات قادرة.
- الدبلوماسية المهذّدة ← ذات طاقات فائقة.

● الدبلوماسية الهجومية ← ذات طاقات فائضة.

أما الدعاية فهي متعلقة بحشد الإمكانيات الداخلية والخارجية، وتسخيرها في خدمة الاستراتيجية القومية للدولة، كما تهدف إلى استمالة الرأي العام الخارجي على نحوٍ يخدم الأهداف القومية، أو التأثير على المنافسين الدوليين من خلال الرأي العام المحلي لهم، وهو ما كان واضحاً خلال الحرب الباردة، وهي تشمل العناصر الآتية:

1. توفر الإمكانيات الضخمة المتعلقة بالأجهزة الإعلامية والمعلومات الدقيقة ... الخ.
2. مهارة عالية في تركيب الصور الخارجية لإحداث الأثر السيكولوجي والدعائي المطلوب.
3. اعتماد العقلانية في الأدوات الدعائية والابتعاد عن المبالغة في ترويح الأفكار والأهداف.
4. اعتماد المرونة لبقاء مفعولها في مختلف حالات النظام الدولي.

د- شخصية وسلوك رجل الدولة:

رجال السياسة هم مقرررون، فهم بذلك ممثلين في اللعبة الدولية يجسدون الدولة؛ ويظهر التاريخ أن الزعماء ورجال الدولة يختلفون في طباعهم وصفاتهم، فماهو القاسم المشترك بين ديغول وتشرييل أو نابليون وبسمارك...؟ إذ لا يُمكن تفسير النازية دون دراسة شخصية هتلر، ولا الفاشية دون موسوليني... الخ، فعلماء النفس يميزون بين نموذجين أساسيين للحكام عند أوستوال :Ostwall

1. الانطوائيون Introvertis هو كلاسيكيون.
 2. المنفتحون Extravertis هو رومانسيون.
- أما هارولد لاسويل Harold Laswel في كتابه: "علم النفس المرضي والسياسة" فيميز بين

ثلاث:

1. المحركون: يأخذون ردود فعل الجماهير مأخذ الجد.
2. الإداريون: يعتمدون على تنسيق مستمر وتنشيط للجهود.
3. المنظرون: يفضلون المعتقدات والأحكام المسبقة.

أما رونوفان ودوروزيل فيصنفون الطباع كالأتي:

1. فئة العقائديين، يمتازون بكونهم يتابعون نظام تفكير متلاحم، وينسقون قراراتهم مع هذا النظام (هتلر، لينين).
2. فئة الانتهازيين أو التجريبيين: وهم أولئك الذين يكيّفون سلوكهم السياسي بحسب الظروف (لويد جورج، برايان، لافال).
3. فئة المثاليين: هم معروفون بالاعتماد على القيم الشاملة، ومزج قيم الدولة مع القيم الإنسانية (ويلسون).
4. فئة الجامدين والخياليين، فالجامدون هم أنفسهم العقائديون، لكن ليس لهم مقدرة المناورة والتفاوض، أما الخياليون فلهم القدرة على الاستجابة والإبداع (هوفر وبوانكاريه "جامدين"، أما روزفلت وبريان "مبدعين").
5. فئة اللاعبين والحريصين: فاللاعبون يحبون المخاطرة والمجازفة، كما يأخذون القرارات بسرعة (نابليون، بسمارك، هتلر)، أما الحريصون فيفضلون التريث والحذر (شامبرلاين، المارشال بيتان).

الأخطاء الشائعة في عملية تقييم القوة:

1. خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة.
2. خطأ تصور بعض عناصر القوة على أنها ذات طبيعة دائمة.
3. التركيز على عامل مفرد في التقييم.

المحور السادس: القوة والتأثير في العلاقات الدولية

1- مفهوم القوة والتأثير:

تمثل القوة فكرة ضاربة في التاريخ وفي أعماق الثقافات العالمية كلها، أما على المستوى الأكاديمي فقد ظلت هذه الفكرة مركزية عند الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية. ويكاد يجمع أكاديميو العلاقات الدولية على اعتبار هذه الأخيرة علاقات قوى وليس حقاً، وينظرون إلى القانون الدولي (الذي هو نظرياً مثبث لسيادة الدولة) كنتاج أو محصلة لعلاقات القوة، ومن هنا نستقي أهمية القوة كمفهوم محوري في دراسة العلاقات الدولية وعملية التنظير فيها. والتحليل العلمي لمفهوم القوة لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعتها الأخلاقية، أهى خيرة أم شريرة؟ فبعض الدول تستخدم القوة القومية وتحصنها في أغراض الأمن القومي ومصالحها القومية (السويد، سويسرا)، فهى تمتلك إمكانيات عسكرية ضخمة ولكنها موجّهة لأغراض الدفاع. تعتبر العوامل المادية: الاقتصادية والعسكرية والسكانية القاعدة الأساسية التي ينطلق منها مفهوم القوة وعملية تقييمها، إلا أنه هنالك من الدول من يمتلك كل هذه العوامل وليست قوية. فالصين ذات رقعة جغرافية هائلة وموارد طبيعية هامة وتعداد سكاني هو الأول عالمياً، وأضخم جيش في العالم وذو مستوى عال من التسليح، لكنها قبل الحكم الشيوعي لم تستطع أن تشكل قوة في المجال الدولي، ذلك لأنها لم تكن تتحكم بشكل قوي في أوضاعها الداخلية فأضحت مطمعاً للدول الغازية (اليابان وروسيا). لكن مع الحكم الشيوعي ارتقت الصين إلى مراتب عالية في سلم القوى الدولي، فلم تتغير الإمكانيات المادية والبشرية للصين، لكن ما تغير هو كيفية توظيف هذه الإمكانيات بشكل يحقق أهداف الجماعة أو الدولة وبرزها. وترتيباً على ذلك تكون القوة القومية "هي المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدول المملوكة لها". إذ، بدون المقدرة على التأثير تكون الدول كبيرة أو غنية أو عظيمة لكنها ليست قوية، فالتأثير الذي هو لب السياسة الدولية، مرتبط بسلوكات الدول وهو معيار قوة الدول.

مثلاً: فرنسا لم تستطع مقاومة ضغوط وتأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية عليها لإعادة تسليح ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية رغم تعارض مفاهيم الأمن القومي لكلتا الدولتين في هذه الحالة:

- الولايات المتحدة الأمريكية تريد محاصرة المد الشيوعي والخطر السوفيياتي.
- فرنسا ترتاب من ألمانيا، خاصة بعد تجربة حربين عالميتين، فهي تراها أخطر على أمنها القومي من الاتحاد السوفيياتي.

لكن، علاقات التأثير والتأثر هذه مرتبطة أيضاً بطبيعة العلاقة أصلاً.
مثلاً:

- الولايات المتحدة الأمريكية — بريطانيا: تربطهما علاقات تحالف استراتيجي (مشاركة لغوية وتاريخية وثقافية ...).

- الولايات المتحدة الأمريكية — الاتحاد السوفيياتي: تربطهما علاقات صراعية.

ففي هذه الحالة، ممارسة التأثير تختلف في الوسائل التي تستعملها.
وترتيباً على هذا التحليل تكون القوة هي أداة التأثير في العلاقات الدولية: فهي تشكل جانباً رئيسياً في أي علاقة، ولا يُمكن عزلها عن كل النواحي المرتبطة بهذه العلاقة.
ويرى الواقعيون أنّ الدافع إلى الحصول على القوة وتحريكها في اتجاه التأثير على الآخرين وصولاً للأهداف النهائية التي تحددها الدول لنفسها، مرتبط بالطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها نزعات القوة والغلبة والرغبة في إخضاع الآخرين كحقيقة أولية متحكمة في السلوك الخارجي للدول. والقوة التي تعنيها الواقعية ليست العسكرية أو وسائل الإكراه المادي فقط، لكن تمتد لتشمل كل مكونات وعوامل القوة القومية للدولة.

ويذهب فريديريك ستومان إلى القول بأن الأخلاق لا قيمة لها في مجال القوة إلا إذا استعملت دعائياً، أو توافقت مع قوة الدولة ولم تشكل عملاً عليها أو عائقاً في سبيل تنميتها وتدعيمها.

يرى نيكولاس سبيكمان أن "القوة تعني في التحليل الأخير المقدرة على تحريك الآخرين في الاتجاه المطلوب، ويتحقق ذلك إما بالإقناع، الإغراء، المقايضة أو الإكراه أو بأي وسيلة من الوسائل الرئيسية للقوة القومية المتاحة للدول".

أما مورغنتاو فيقول: "أن القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم. فهي تمنح للأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأسر، التهديد أو الإقناع، أو بمزيج من هذه الوسائل معاً". "كذلك مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر للمواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فإنها تتطلب دائماً السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم".

2- القوة والقدرة:

Force	Strenth	القوة
Puissance	Power	القدرة

إذا كانت القوة في مفهومها الشامل تعني بالأساس الحديث على مكوثاتها ودعائمها، فالقدرة تعني مقدرة الوحدات السياسية على توظيف هذه القوة في فرض إرادتها على باقي الوحدات السياسية. فالقدرة مرتبطة بتوفير الوسائل والإمكانات التي تمكن من استعمال هذه القوة، فتكون بهذه الحال القدرة أشمل من القوة لأنها توفر شروط وأساليب استعمالها.

3- القوة المفترضة والقوة الفعلية (اللاموضوعية في تقييم القوة):

إذا كانت القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى تمثل جانباً من قوة الدولة، فإن الجانب الآخر مرتبط بكيفية تقييم هذه الدولة لقوتها وتقييم الدول الأخرى لها. ففي الكثير من الأحيان لا

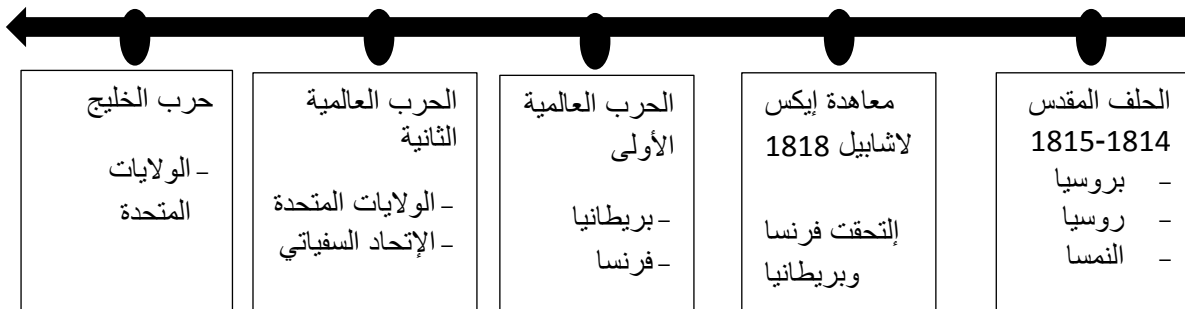
تتوافر المعطيات الكاملة للمسؤولين عن عملية تقييم قوة الدولة فينحون منحنيات غير صائبة في تقدير ثقل هذه الدولة في المجال الدولي. ومن ثمّ يكون سلوكها الدولي غير مطابق لقوتها الفعلية.

- فلدينا مثال إيطاليا الفاشية التي بالغت في تضخيم قوتها العسكرية، وسائرتها المجموعة الدولية التي ضخمت كثيرا من قوة إيطاليا، كلن معطيات الحرب العالمية الثانية أو ضحت أن القوة الفعلية لإيطاليا الفاشية أقل بكثير من القوة التي افترضتها الدول الأخرى لها، وكان لهذا الافتراض أثر إيجابي بالنسبة لإيطاليا، لأنها حصلت على مزايا وتأثيرات.

- مثال آخر: مبالغة فرنسا في تقييم خطر ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى جعلها تفتقد الكثير من معنوياتها الحربية وتبالغ في تقدير حجم القوة الألمانية، ومن انعكاسات ذلك سهولة انهزامها أمامها في الحرب العالمية الثانية، مع أن في ذلك إضافة لقوة ألمانيا التي أيضا تحصّلت على العديد من المزايا والتأثيرات في المجال الدولي.

- مثال آخر: الهند حالياً من الدول التي يرشحها بعض المختصين لأن تتبوأ مكانة مرموقة في سلم القوى الدولي بعدما تمّ ترشيح الصين، فإن الهند تتوفر على عدة معطيات هامة، الموقع الجغرافي - إمكانيات طبيعية ومادية ضخمة - تعداد سكاني ضخم - تحكم نسبي في التكنولوجيا (حاليا الثالثة تكنولوجيا) - قدرة عسكرية نووية أساسا... الخ، فمجرد التنبؤ بقوة مستقبلية للهند فيه إضافة لقوتها الفعلية، لأن الدول تبدأ في إقامة علاقات تجارية واقتصادية معها... الخ.

وتجدر الإشارة على أنّ القوة التي نفترضها لدولة ما تبقى مجردة والمعيار الحقيقي لمعرفة هذه القوة فعليا هو الاختبار العملي لها، ذلك أن حالات السلم هي عادة التي يكون فيها تقييم قوة الدول نسبياً، أما حالات الحرب فتعتبر محكا للقوة الفعلية للدول، وقد شكلت الحروب الأوروبية والعالمية دوما اختيارا فعليا للقوى الدولية التي جرائها كانت تتغير ويتغير معها النظام الدولي:



4- الربط بين القوة والأهداف الخارجية:

يرى أرنولد وولفرز Arnold Wolfers أن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، إنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعدها منها، لأنه يربط القوة بالأهداف المتوخاة منها يمكننا الحكم على حصيلة إمكانات القوة القومية للدولة، هل هي في مستوى الأهداف الخارجية المختارة أم أنها إفراط في تقدير هذه الإمكانيات.

وعلى مثل ذلك، فإن إمكانات القوة وعواملها تتحكم في تحديد وتقرير واختيار أهداف الدولة. فعلى هذا الأساس يخضع الربط بين الأهداف والقوة لعامل العقلانية.

ويقسم وولفرز الأهداف القومية إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- أهداف التوسع القومي: مضمومها تغيير الوضع الدولي القائم عن طريق:

- السعي إلى مزيد من عوامل القوة لتحسين مركز الدولة في سلم القوى الدولي.
- التوسع الإقليمي أو استرجاع أقاليم مفقودة.
- التحرر من السيطرة الأجنبية وتبعية الدولة، ففيه توسيع لقوة الدولة.
- محاولة فرض نمط عقائدي معين.

2- أهداف البقاء القومي، وهي تعني الحفاظ على الوضع الدولي القائم وتشمل على:

- تأمين سلامة أقاليم الدولة وكيانها.
- الاحتفاظ بنفوذ خارجي أو حزام أمني، حسبما كانت صورة توزيع القوة في النسق الدولي.

- الدفاع عن مصادر القوة القومية حتى إذا كانت في أقاليم ودول أخرى (استثمارات، مصادر طاقة، ... الخ).

3- أهداف إنكار الذات القومية، مرتبطة بأهداف إنسانية، قانونية، إيديولوجية تتجاوز

المصلحة القومية للدولة، نجدها أساسا مرتبطة بقضايا التضامن الإنساني، السلام العالمي، العدالة الدولية، الشرعية الدولية والقانون الدولي، قضايا التحرر ومعاداة الاستعمار، نزع السلاح ... الخ.

5- القوة وإيديولوجيات السياسة الخارجية:

يقترن استعمال القوة في المجال الدولي والتأثير في نمط علاقاته وكذا الأهداف والتي تتوخاها الدولة من هذا التوظيف، بإيديولوجيا السياسة الخارجية للدولة، فتوظيف القوة للتأثير على الآخرين مقرون بمحاملة عن المعتقدات والأفكار والقيم التي تحدد البيئة الداخلية والخارجية للقوة، وقد قدم هانز ج. مورغانثو تصوراً شاملاً ومحدداً للأشكال المختلفة لصراعات القوة في المجتمع الدولي وبالنسبة إليه فإن سياسات الدول الخارجية تكون موجهة إما لغرض الحفاظ على مقدرات القوة وعواملها، أو مضاعفة هذه المقدرات والعوامل، أو استظهاراً لهذه القوة بصفة فعلية. وترتيباً على ذلك تصنف هذه السياسات إلى:

1- سياسات الحفاظ على الوضع القائم: غرضها المحافظة على التوزيع القائم للقوة في مرحلة تاريخية معينة، تكون عادة عند انتهاء الحروب والنزاعات حيث يجري ... التوزيع الدولي للقوى الذي أفرزته هذه النزاعات أو هذه الحروب، حيث يلجأ عادة إلى إبرام المعاهدات لإضفاء الصفة التعاقدية على هذا التوزيع أو هذا الوضع (معاهدة فرساي، معاهدة مالطا... الخ).

2- سياسات التوزيع الاستعماري: تهدف هذه السياسي إلى تغيير أو تكسير الوضع الدولي القائم وتغيير جوهر علاقات القوى لصالح الدولة التي تسعى إلى هذه السياسات، حيث تتراوح أهداف التوسع الاستعماري من حيث مداها أو طموحها إلى:

- تفوق محلي.

- السيطرة القارية.

- الهيمنة العالمية.

في هذا النوع من السياسات يميّز مورغنتاو بين السياسات التي تهدف إلى التغيير الكلي والجذري لعلاقات القوة، وبين السياسات التي تهدف إلى تعديل توزيع القوى، فهذه الأخيرة يعتبرها تعمل ضمن الصنف الأول أي سياسات الوضع القائم.

ويحدد مورغانتاو ثلاث أدوات رئيسية تستعملها سياسات التوسيع الاستعماري: العسكرية، الاقتصادية والثقافية.

3- سياسات المكانة: تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة في سلم القوى يقول مورغانتاو: "إن الهدف من سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى، بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية، أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها".

وحدد نوعين رئيسيين من الأدوات تستعملها الدولة في سياسات المكانة هما: الدبلوماسية واستعراضات القوة العسكرية، فهما يصبان في اتجاه توضيح قوة الدولة للآخرين، وإبراز أن هذه الدولة لها القدرة على توظيف القوة في أي وقت وأي مكان. هذا الاندفاع يحقق سياسات المكانة بشكل كبير حتى وإن كانت هذه الأخيرة تهدف في الحقيقة إلى خدمة السياستين السابقتين الحفاظ على الوضع القائم أو التسلط الإمبريالي.

6- تحولات القوة:

لقد دأب أساتذة العلاقات الدولية وبخاصة أساتذة الواقعية، على دراسة التغير المستمر الطارئ على أوضاع القوة الذاتية للدولة وكذا أنماط وتفاعلات علاقات القوى الدولية، وازداد هذا الاهتمام بعد دخول العامل التكنولوجي الذي ضاعف من معدلات التغير في التأثيرات الدولية النسبية للقوة. وقد تصدى لذلك أورغانسكي Organski، حيث حاول إيضاح تلك التغيرات من خلال الأسباب الدافعة لها والآثار المترتبة عنها، وقد عرف التصور النظري الذي وصل إليه بنظرية تحولات القوة Theory of power transition، وبالرغم من أنّ دراسات أورغانسكي اهتمت بالعامل التكنولوجي إلا أنها علقت أهمية قصوى على التصنيع ودوره في زيادة فاعلية القوة القومية للدول.

وطبقا لهذين المتغيرين فإنّ تحولات القوة تتم عبر ثلاث مراحل رئيسية:

1- مرحلة القوة الكامنة Stage of potential power:

تتميز بعدة سمات:

أ- انخفاض أو انعدام الناتج الصناعي، ندرة المهارة التقنية، ضعف القدرة الإنتاجية، تدني مستوى المعيشة، يغلب الطابع الزراعي على اقتصاد الدولة.

ب- ضعف مؤسسات الحكم، وضعف المشاعر القومية وولاء المواطنين للسلطة.

ج- استقرار قوة الدولة في مستوى ضعيف حتى ولو أقدمت على احتلال دولاً أخرى أضعف منها، حيث يصبح التحول ظرفياً، أو ليس بالمستوى الذي يحققه التصنيع.

د- الدول غير الصناعية مجرد قوة كامنة أو محتملة، لأن تحقيق هذه القوة مرهون باحتمالات المستقبل، كما أن هذه الدول ترتبط قوتها بشدة بالعامل الجغرافي والسكاني.

2- المرحلة الانتقالية Stage of transitional growth:

تكون فيها الدولة في حالة انتقال من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، حيث تزداد قوتها بسرعة وتتحقق تحولات هامة.

أ- نمو كبير في القدرات الصناعية، ازدهار العمران وظهور المدن (التمدين)، تحول نسبة كبيرة من السكان إلى العمل الصناعي.

ب- زيادة الإنتاجية، الدخل القومي، مستوى المعيشة، معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، انخفاض معدّل الوفيات.

ج- سيطرة الأجهزة الحكومية المركزية، نمو المؤسسات البيروقراطية، ازدياد المشاركة الشعبية ...

د- نمو الروح القومية والمشاعر التي تتجسد في الغالب بمظهر عدواني في السياسة الخارجية.

هـ- تغيير هيكل نظام الحكم ببروز نخب اقتصادية وسياسية جديدة يكون تأثيرها كبيراً على الهيكل الاجتماعي برمته من حيث التركيب الأسري، استبدال المعتقدات الدينية بإيديولوجيات جديدة... الخ.

فهذه التحولات تزيد في قدرة الدولة في التأثير على الدول الأخرى وتشكل مرحلة سابقة لمرحلة نضج القوة.

3- مرحلة نضج القوة Stage of power maturity:

تتحقق هذه المرحلة عندما تصبح الدولة صناعية بصفة كاملة، حيث نجد من خصائصها: التحكم في التكنولوجيا، الكفاءة الاقتصادية، ارتفاع معدلات الدخل القومي والفردى، ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وصل الكفاءة الحكومية إلى ذروتها وتحقق الروح القومية المؤطرة بإيديولوجيا خارجية قوية.

7- تقسيم الدول وفقاً لمفهومي القوة والتأثير:

تعددت الإجهادات الأكاديمية التي حاولت تصنيف الدول بناء على قوتها وتأثيرها في العلاقات الدولية، ولعل أشهرها:

أ- التقسيم الأول:

1. الدول العظمى.
2. الدول الكبرى.
3. الدول المتوسطة.
4. الدول الصغيرة.
5. الدول الصغرى.

ب- التقسيم الثاني: وهو تقسيم قدمه أورغانسكي، يمتاز بأكثر درجة من العلمية والموضوعية لاعتماده على مجموعة معايير مادية ومعنوية في قوة الدولة تترابط في شكل متغيرات ثابتة ومتغيرة تساعد في فهم ظاهرة القوة في العلاقات الدولية. وقد أوجد أورغانسكي أربع أصناف للدول حسب قوتها وتأثيرها.

1- فئة الدول القوية والقانعة:

وهي دول تعتقد أنها وصلت إلى أفضل موازنة بين إمكانياتها من القوة ومستوى النفوذ والتأثير الذي تمارسه في المجتمع الدولي، أي أنها تعتقد بتوافق أهدافها مع إمكانياتها. وهذا الاعتقاد يدفع الدولة إلى العمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه.

2- فئة الدول القوية وغير القانعة:

وهي دول تشعر وتعتقد بعدم وجود تناسب بين إمكاناتها ونفوذها أو تأثيرها الخارجي، وهذه الهوة هي التي تدفع الدولة إلى السعي لتغيير الوضع ومنه المساس بسلم القوى في المجال الدولي، وإذا كان هذا الاختلال بين الإمكانيات والنفوذ الدولي واضحا بالنسبة للدولة المعنية، فإنه يبقى غامضا بالنسبة لباقي الدول. وهذا الاختلاف راجع بالأساس إلى التباين في طبيعة المعايير المستعملة في التقسيم وتحديد الأهداف.

3- فئة الدول الضعيفة والقانعة:

وتضمّ هذه الفئة مجموعة الدول المحدودة الإمكانيات من القوة والتي تعتقد بوجود تناسب بين هذه الإمكانيات ومستوى نفوذها وتأثيرها الدولي، وهذه الفئة تضم عددا كثيرا من المجتمع الدولي، فهذه الدول تعمل على الحفاظ على الوضع القائم حتى وإن لم تمتلك الوسائل اللازمة لذلك.

4- فئة الدول الضعيفة وغير القانعة:

وهي فئة الدول التي تعي ضعف إمكاناتها من القوة مقارنة مع إمكانيات باقي الدول، إلا أنها غير راضية على ثقلها الدولي ومستوى التأثير الذي تمارسه في المجتمع الدولي، وهذه الدول هي غالبا ما تكون تقع في تبعية اقتصادية، أو واقعة ضمن دوائر نفوذ أجنبي... الخ. فتكون إلى جانب التغيير، لكنها لا تمتلك أدوات التغيير. فتلجأ إلى الانحياز إلى دولة كبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم أو إلى إقامة أحلاف ومناهضة للوضع الدولي القائم.

المحور السابع: الإتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

أولاً: التصور الإسلامي في العلاقات الدولية:

يصعب الحديث عن وجود إطار نظري مكتمل المفاصل والمعالم يجسّد المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية، لأجل ذلك يجري الحديث عن وجود تصور إسلامي للعلاقات مع الخارج، يتشكّل من القواعد الأساسية لتصنيف الدول وطبيعة العلاقات التي "ينبغي" أن تكون معها. ينطلق التصور الإسلامي للعلاقات الدولية من ركائز ثلاث أساسية:

- 1- فكرة الإسلام: والتي هي المنظار الأساسي للعالم الخارجي.
- 2- فكرة الأخلاق، أو ما يُعرف بالقانون الدولي، وتتجسد بالأخصّ بدار العهد.
- 3- فكرة العالمية: من منطلق طبيعة الديانة الإسلامية التي هي ديانة تخصّ كل البشر لا أمة واحدة، وهو ما ينعكس على المفهوم السياسي للدولة الإسلامية ذات البعد الشمولي. وعلى أساس هذه المرتكزات تنقسم المجموعة الدولية أو جماعة الأمم إلى ثلاث مجموعات:

1- دار الإسلام:

وهي الدار أو مجموعة الأقاليم التي تدين بالإسلام ويحكم فيها باسمه، وتتوفر فيها الغلبة والقوة للمسلمين، ولم يختلف المفكرون المسلمون في تحديد هذه الدار وتعريفها؛ يقول الإمام محمد أبو زهرة: "دار الإسلام هي الدولة التي تحكم بسلطان المسلمين، وتكون المنعة والقوة فيها للمسلمين، وهذه الدار يجب على المسلمين القيام بالذود عنها، والجهاد دونها فرض كفاية إذا لم يدخل العدو الديار، فإذا دخل العدو الديار كان الجهاد فرض عين عليهم جميعاً مقاومته ما أمكنتهم الفرصة واستطاعوا إلى ذلك سبيلاً".

يمكن أن يتمّ التعبير حالياً عن دار الإسلام بمجموع الدول المنضوية تحت منظمة المؤتمر

الإسلامي.

2- دار الحرب:

انقسمت آراء الفقهاء المسلمين عند تعريف دار الحرب إلى رأسين أساسيين:

- أ- الرأي الأول: يرى أنها الدار التي لا تكون فيها المنعة والسلطان للحكام المسلم، ولا يكون بين هذه الأقاليم أو الدول عهد أو اتفاقية تربطهم بدار الإسلام وتقيّد سلوكهم.
- ب- الرأي الثاني: يضيف أنصار هذا الرأي (منهم أبو حنيفة النعمان) مجموعة شروط لتكون هذه الدار دار حرب:

- أن تكون السلطة للحاكم المسلم، حيث لا يستطيع تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية.
- أن يكون الإقليم متاخماً لدار الإسلام، حيث يتوقّع منه الاعتداء عليها.
- ألا يبقى المسلم أو الذمي مقيماً بهذه الأقاليم بالأمان الإسلامي الذي مكّنه من الإقامة فيها.

حيث أن المساس بأمن الرعية المسلمة بهذه الأقاليم ونقض المعاهدات التي ضمنت أمنهم وأمن ممتلكاتهم معياراً رئيسياً لإعلان الحرب.

ويتحقق هذه الشروط تصير دار الحرب مرتبطة بصفة جوهرية بالسلم، حيث أن الاعتداء وخرق المعاهدات يكون هو مبرر الحرب.

3- دار العهد:

وهي مجموعة الأقاليم أو الدول التي لا تخضع لسلطان المسلمين، ولكن لها عهد أو اتفاق مع دار المسلمين تحترمه وتتقيد به، وهو شرط يبدو في ظاهره قابل التحقيق لدولة واحدة أو مجموع دول من دار الإسلام، في حين يصعب أن يتحقق لمجموع الدول الواقعة تحت دار الإسلام، لكن الإمام محمد أبو زهرة يُضيف أنّ منظمة الأمم المتحدة تجمع المجتمع الدولي بقانونها ونظامها، وهي قائمة على أساس اتفاقية دولية، فكلّ الدول المنضوية تحت لوائها تندرج ضمن دار العهد لا دار الحرب، ما لم تخالف بنود هذا الاتفاق أو تتحقق فيها شروط دار الحرب.

يمكن القول في المحصلة أنّ التصور الإسلامي قد يجد صدى تحليلياً في حالة كون الأمة الإسلامية رقماً فاعلاً في العلاقات الدولية، أي بتعبير مدرسة التبعية أن تكون الدول الإسلامية مركزاً وباقي الدول محيطاً لهذا المركز، حيث تكون - وفق هذا المنظور - العلاقات الدولية هي التي تربط الأمة الإسلامية بمحيطها الخارجي. أما وأن الحالة اليوم عكسية، فإن التصور الإسلامي يبقى عاجزاً عن تحليل العديد من الظواهر الدولية (الأمن الجماعي، الاندماج الإقليمي، ...)، إلا أنه بمزيد من الاجتهادات الفكرية، قد يساعد على فهم ظواهر وموضوعات دولية أخرى (صدام وحوار الحضارات، الإرهاب الدولي، ... الخ).

تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى وجود مجموعة من الاجتهادات المعاصرة التي تحاول إعادة صياغة التصور الإسلامي للعلاقات الدولية في قالب نظري أكثر تماسكاً يعتمد في أساسه على مدخل القيم، وعلى مقاصد الشريعة الإسلامية كمقاربة كلانية لفهم شبكة التفاعلات في المجتمع الدولي.

ثانيا: المدرسة المثالية:

المدرسة المثالية ملازمة من حيث وجودها لنشأة العلاقات الدولية، في فكر الفلاسفة اليونان، لكنها لم تجد صداها الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الأولى التي بينت حجم الدمار والخراب العالمي للحرب، وكذا دور التحالفات والديبلوماسية السرية في إشعال الحروب. حيث أراد أنصار هذه المدرسة البرهنة على أنّ عناصر التضامن والمصالح المشتركة بين أطراف اللعبة الدولية أهم من عناصر الشقاق والتناقض؛ وقد جاءت هذه الاجتهادات في غمرة محاولات تبسيط مادة العلاقات الدولية لجعلها في متناول العامة من الناس.

لقد تمثل التيار المثالي في حقل الدراسة الأكاديمية بمجالات دراسة القانون الدولي، والمنظمات الدولية، نزع السلاح، الأمن الدولي، الحكومة العالمية والنظام الدولي.

حيث برزت إسهامات جيمس برايلي، كلايد إيغلتن، شارلز فانويك، بيتمان بوترو ولاسا أوينهايم في القانون الدولي والمنظمات الدولية، والتي تعززت مع إقامة عصبة الأمم وكذا ميثاق بريان - كيلوغ 1928 (أو معاهدة تجريم الحرب) ومبادئ ويلسون.

كما برزت الإسهامات الفكرية لجيريمي بنتام الذي آمن بوجود مقاييس أخلاقية مطلقة، وأنّ الخير يتجسّد في إعطاء أكبر قدر من الحرية لأكبر عدد من الناس، وفي نفس السياق ركّز جيمس ميل على الرأي العام ودوره في صناعة وصياغة السلام العالمي إذا قدّمت له المعطيات كاملة، وهكذا توصل إيمانويل كانط وجان جاك روسو إلى أنّ الحروب نتيجة إدراك الأفراد الذين يتصرفون حسب مصلحتهم، أما الحكومات الجمهورية، فهي تأخذ بمصالح شعوبها.

واعتقد أنصار مفهوم "الحكومة العالمية" أن المجتمع الدولي منظم أو سائر في طريق التنظيم، حيث أنّ مدرسة النظم - بإسهامات بورتون، كابلان، ميرل، غالتونغ تمثل لهم مرحلة انتقالية في سبيل إقامة سلطة دولية موحدة، تتطور حالياً نحو نوع من الدولة العالمية، حيث تنتصر السلمية

والعالمية؛ وقد دافع عن طرح الحكومة العالمية إراسم، إيمريك، سولي، بن، كانط، غرانفيل كلارك ولويس شون.

كما شكلت فكرة انسجام المصالح Harmony of interests بين مصلحة الفرد ومصصلحة الجماعة، أساس اهتمام آدم سميث الذي دعا إلى إلغاء الحواجز الجمركية وعدم تدخّل الدولة في شؤون الاقتصاد لأن "اليد الخفية" هي التي توفّق بين مصلحة الفرد ومصصلحة الجماعة، وهكذا يعتقد أميتاي ايتزيوبي ودافيد ميتراي وفيرالي أن الانتقال من عالم الدول إلى دولة العالم، يتم عبر إيجاد ميكانيزمات وظيفية دولية بنقل الصلاحيات إلى المنظمات الاندماجية، حيث بزيادة الروابط والتعاون بين الأمم تتناقص سيادة الدول ومنه ظاهرة الصراع بينهما.

وَمُكِنْنَا رَصْدَ أَهْمِ الْأَسْسِ الْفِكْرِيَّةِ لِلتَّيَّارِ الْمِثَالِيِّ فِيمَا يَلِي:

1. الإنسان خير بطبعه، وسلوكه السيء صادر عن البيئة العدائية التي يعيش فيها وليس الغريزة البشرية.

2. يتمّ القضاء على ظاهرة الحرب عبر التأثير في هذا المحيط، أي إنشاء منظمات دولية وقانون دولي.

3. تركز على الفرد من حيث أنها تعتبر الضمير الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا ذات الطبيعة الأخلاقية.

4. أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد وطنياً ودولياً انطلاقاً من مسلمة انسجام المصالح، حيث أنّ الفرد لما يعمل لمصلحته الخاصة فهو يعمل لمصلحة الجماعة في الوقت نفسه.

5. التركيز على العلم والثقافة والمعرفة للتأثير على الطبيعة البشرية والرأي العام.

6. ترى مفهوم العقلانية ضمن الأخلاقية، فالمصير الإنساني يستجيب لما يتوصّل إليه العقل لذا تركز على المعرفة.

7. تنصبّ اهتماماتها على هدف السلام ونزع مسببات الحرب.

لقد شكّلت المثالية اقتراباً أخلاقياً - قانونياً يرمي إلى بناء عالم خال من النزاعات والحروب، نتيجة واقع الحرب العالمية الأولى والرغبة العالمية في السلام، وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاعلية، لكن الغزو الياباني لمنشور عام 1931 والإيطالي للحبشة 1935 فصعود النازية في ألمانيا أبرزت أن الواقع الدولي بعيد عن المثالية التي لم تدرس دوافع السلوك العدواني للدول.

كانت المدرسة المثالية تخدم أغراض وأهداف الدول التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الأولى وجسّدت الوضع الدولي الذي أفرزته، وأثبت فشل عصبة الأمم باندلاع الحرب العالمية الثانية، وفشل نظام الأمن الجماعي محدودية أطروحات المثالية في استيعاب الواقع الدولي.

ثالثاً: المدرسة الماركسية:

يكاد يجمع أساتذة العلاقات الدولية على أنه ليس ثمة مدرسة أو نظرية ماركسية في العلاقات الدولية، وأنّ اهتماماتها انصبّت بالأساس على المجتمعات الوطنية، لكنّ لينين أكّد في كتابه *Ceuvres* أنه: "لا توجد فكرة أكبر خطأً وأشدّ ضرراً من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية"، وأن الرؤية الماركسية رؤية شاملة للعالم، لا تنفي التحليل الديالكتيكي للمشاكل الاجتماعية على المستوى العالمي (يا عمّال العالم اتحدوا).

تفسر الماركسية العلاقات الدولية باستخدام منهج تاريخي حتمي، غايته إقامة مجتمع مثالي خال من العيوب والنزاعات، والمجتمع الدولي ما هو إلا انعكاس لواقع الدولة التي هي ممثل لطبقة اجتماعية سائدة، فالحروب والنزاعات الدولية ما هي في الواقع إلا نتاج التنافس بين هذه الطبقات الحاكمة، فالطبقة الرأسمالية المسيطرة على الدولة الرأسمالية تدخل في منافسة ونزاعات مثيلاتها للسيطرة على مصالح اقتصادية ومادية خارج حدودها. وهذا المنظار الاقتصادي يشكل صلب الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية عند ذلك. لا مناص من استيلاء البروليتاريا على السلطة في إطار وطني أولاً، ويتحقّق الاندماج الدولي عن طريق توحيد أساليب ووسائل النضال والصراع من أجل السلطة، والتي هي محصلة الصراع من أجل ملكية وسائل الإنتاج. وتحقيق السلم الدولي يتمّ عن طريق القضاء على الصراع داخل الأمة، فعند زوال العداء الطبقي داخل الأمة، يزول بين الأمم.

وتنتقد الماركسية الإمبريالية كمرحلة عليا للرأسمالية، وتعزي إليها السبب في الحربين العالميتين ومختلف النزاعات والحروب في العالم، إذ تعتبر أن الرأسمالية نظام يتغذّى بالأزمات والنزاعات.

تميّز منتصف القرن العشرين بتنامي عدد الدول في العالم على إثر موجة التحرر من الاستعمار، وكانت هذه الدول معادية إلى حد ما للإمبريالية الاستعمارية، ولم يكن مفهوم الصراع الطبقي ووسائل الإنتاج كافيين لتفسير هذه الظاهرة التحررية، فحصل تطوير نوعي للنظرية الماركسية

على يد مجموعة أساتذة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا: سمير أمين، فالير شتاين، غاندر فرانك، كاردوزو، ... الخ، مؤسسين لمدرسة التبعية (Dependency) أو الماركسية الجديدة.

يقول أنطونيو بكسيوتو (Antonio Pexioto): "لا يكون بلد ما تابعاً لأنه بحاجة إلى بلدان أخرى من أجل تنميته، بل يكون تابعاً لأنّ تطوره التاريخي أنتج تكويناً اجتماعياً معيّناً، ونمطاً مجتمعياً معيّناً يتخذ صورة خاصة ويخضع لقوانين سلوكية وتحويلية أنتجها هذا التكوين". وهكذا لا تعتبر مدرسة التبعية مثل الماركسية أن التخلف سببه البنية الثقافية والاجتماعية والنفسية للمجتمعات التقليدية العاجزة عن الرقي للحدثة، فالتبعية وضع أساسي وكل متكامل، والتبعية والتخلف ظاهرتان متلازمتان.

وعلى عكس التحليل الواقعي، لا تنطلق المدرسة من الدولة كأساس للتحليل في العلاقات الدولية، وإنما من النظام الدولي الذي أقامته الرأسمالية، فالدولة وفق مدرسة التبعية ليست الفاعل الوحيد، وما هي سوى نظام اجتماعي، قابل للاختراق الخارجي.

يقول بيكسيوتو: "مفهوم التبعية يعطي مدلولاً لمجموعة من الأوضاع المتسلسلة في فترة ما ... بواسطة تأسيس علاقات تمكّن من فهم أوضاع تجريبية طبقاً لنمط الارتباطات بين المكونات البنوية الداخلية والخارجية".

لقد ارتبط التحليل الماركسي للعلاقات الدولية بالعلم والممارسة، وهو ما أنتج تباينات نظرية وعملية عند مجموعة من الكتل. مثلاً:

الاتحاد السوفياتي كان يرى بأن التناقض الرئيسي يقع بين الرأسمالية والاشتراكية، لكن الصين رأت أن هناك منطقة وسطية، والثورة البروليتارية تعود لدول العالم الثالث، فوفق نظرة ماوتسي تونغ للمنطقة الوسطية تصبح العلاقات الدولية ذات مجلول جغرافي وليس اجتماعي كما عند الاتحاد السوفياتي. كما أنّ نظرية العوامل الثلاث الماوية تصنف العالم وفق درجة التنمية والتطور وليس أنماط الإنتاج، فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يمثلان العالم الأول، والاتحاد السوفياتي يمارس إمبريالية عالمية بغطاء الاشتراكية.

رابعاً: المدرسة الواقعية:

نشأت المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كردّ فعل أساسي على المدرسة المثالية، فجاءت لتحلّل ما هو قائم وليس ما ينبغي أن يكون، لتدرس أساساً سياسات القوة والحرب والنزاعات؛ من حيث أسبابها ودوافعها ونتائجها. ومن أهمّ مَنْ ساهم في صقل الفلسفة والمدرسة الواقعية، المؤرخ الإغريقي فوثيرايوس، الفيلسوف الهندي كوتيليا ثمّ ماكيافيلي وهوبز.

1- مسلمات المدرسة:

1. لا يُمكن للسياسة أن تحدد بالأخلاق، بل بالعكس يقول ميكافيلي أن الأخلاقية هي نتاج القوة؛ حيث قام جون بودان وتوماس هوبز نظرياً بفصل الأخلاق عن السياسة.
2. النظرية السياسية نتاج الممارسة وفهم الماضي، إذ يرى سبينوزا بأنّ السياسيين ساعدوا على فهم السياسة وشرحها أكثر من المنظرين.
3. القول بوجود معايير ثابتة تحدد السلوك الدول، بحيث لا يُمكن الرهان على المعرفة والعلم لتغيير هذه المعايير، ولا لتغيير الطبيعة البشرية والتأثير في الرأي العام.
4. أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة سواء قبيلة أو عشيرة أو دولة - مدينة أو إمبراطورية - أو دولة قومية، وندرة الموارد في العالم تجعل الأفراد يتواجهون ضمن الجماعة وليس كأفراد، ومن ثمة لا يوجد انسجام في المصالح، بل صراع مستمرّ على المصلحة.
5. الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية ووحيد، فكما عند هيغل يعتبر الواقعيون الدولة حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، تنشئ أخلاقياتها وتعمل على الحفاظ على بقائها وكيانها؛ فإذا كان الفرد مستعداً أخلاقياً للتضحية بذاته دفاعاً عن مبدأ أخلاقي، فالدولة لا يُمكنها تقديم موقف أخلاقي على حساب عمل أو سلوك ناجح.

6. النظام الدولي غاية وليس واقعاً ملموساً نتاج غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، فالعلاقات الدولية فوضوية، والأخلاق والقانون الدولي تأثيرهما محدود جداً. والأساس في العلاقات الدولية هو القوة، وهكذا فإن كل الدول أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين نظراً للصراع على القوة كغاية ووسيلة في نفس الوقت، أما علاقات التحالف والصدقة فهي ناتجة عن التقاء المصالح؛ حيث يقول السياسي البريطاني ديزرائيلي: "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة".

7. بخصوص النزاع الدولي والطبيعة البشرية هناك اتجاهان:

أ- اتجاه ينطلق من نظرة هوبز ويمثله مورغنتاو وكينيث والتز: يرى بأن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، وتزداد هذه العدوانية عند الانتقال من الفرد إلى الدولة نظراً لتوفر الإمكانيات المتاحة.

ت- اتجاه ينطلق من نظرة لوك ويمثله هدي بول ومارتن رايت: يرى أن الطبيعة البشرية ليست عدوانية بفعل غريزة حيوانية متأصلة في الإنسان، لكن البحث عن الأمن هو المحرك في البحث عن القوة، فانهدام الأمن في النظام الدولي الفوضوي يجعل الدول تسعى دوماً لاكتساب القوة ودعم أمنها وهو في نفس الوقت إنقاص لأمن الدول الأخرى وهكذا ندخل في حلقة مغلقة من الصراع على القوة والسعي للأمن.

2- بعض مفكري المدرسة:

1- هانز مورغنتاو: اهتم بالواقعية السياسية ووضع أسسها النظرية في كتابه "السياسة بين الأمم: صراع من أجل القوة والمصلحة"، ويعتبر أبرز أسانذة المدرسة وواضع أسسها.

2- وينولد نيبور Reynold Neibur: تركّزت مساهماته على ميزان القوى.

3- نيكولا سبيكمان: ركّز على الجيوة بوليتيكس ومحددات سياسة الدول، وكذا على ميزان القوى.

4- فريدريك شومان: ركّز على ميزان القوى وربطه بالنزاعات الدولية ودوره في حفظ الأمن.

5- جورج كينان: درس الطبيعة العنيفة للبشر، ويعتبر أن التفاوض الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي أساس النزاعات الدولية.

6- هنري كيسنجر: درس النظام الدولي ومختلف نماذجه التاريخية وسياسات توازن القوى.

7- ريمون آرون: درس القوة من حيث هي وسيلة وليس هدف، وعدوانية الإنسان حسبه ليس مردّها طبيعته، بل رغبة في تحقيق أهداف أخرى من وراء الحرب أو العنف.

8- ستانلي هوفمان: درس القوة والمجتمع الدولي وظاهرة السلطة داخلياً وخارجياً.

3- أدوات التحليل:

1- مفهوم القوة:

إن القوة السياسية Political power التي تعنيها النظرية الواقعية هي "مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يُمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير؛ فهي الناتج النهائي في لحظة ما، لعدد كبير من المتغيرات المادية غير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدّد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدّد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول".

وهكذا يرى مورغنتاو أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، والسلوك الذي يحركه حافز الحصول على المزيد من القوة بكل الوسائل المتاحة، ويتمّ التنافس الدولي دون ضوابط محددة لعدم وجود سلطة دولية تحتكر شرعياً القوة أو تحدد كيفيات وحدود التنافس عليها، والقوانين الدولية والأعراف الدولية قليلة التأثير.

وهكذا كان عامل القوة هو المحدد الرئيسي لسلوك الوحدات السياسية على أشكالها التاريخية

(دولة - قبيلة)، (دولة - مدينة)، (المجتمع الصيني القديم) ...

هل القوة هدف أم وسيلة؟ ولماذا نمتلك القوة؟

القوة بحسب المدرسة الواقعية هدف ووسيلة في نفس الوقت، فالدول تعمل على دعم مركزها الدولي عن طريق السعي إلى القوة، ولما تصل إلى مستوى معيّن من القوة تحاول التأثير في المحيط الدولي وفق إمكانياتها وهو ما يزيد من قوتها وهكذا دواليك لتصبح القوة في آن واحد هدفاً ووسيلة. ويمكن هنا الرجوع إلى الربط بين القوة وأهداف السياسة الخارجية عند أرنولد وولفرز.

يقول نيكولا سبيكمان: "القوة هي القدرة القصوى على شنّ الحرب".

وهكذا فإنّ الدول تمتلك القوة لهدفين أساسيين:

- أهداف مثالية: حفظ السلام العالمي - العدالة العالمية... الخ.

- أهداف متعلّقة بمصلحتها القومية.

2- المصلحة القومية:

سنة 1951 صدر لمورغنتاو كتاب: "في الدفاع عن المصلحة القومية، رؤية نقدية للسياسة الخارجية الأمريكية"، كما صدر لجورج كينان كتاب: "الدبلوماسية الأمريكية". وقد مثّل هذين المؤلفين بداية المواجهة بين التيار النفعي المصلحي والتيار الأخلاقي في السياسة الخارجية الأمريكية.

يقول هانز مورغنتاو: "إنّ رجال السياسة يفكّرون ويعملون بوحى المصلحة".

ويقول هنري كيسنجر: "إنّ السياسة الخارجية الأمريكية براغماتية، فهي سياسة تمليها المصلحة الأمريكية".

وفق المدرسة الواقعية، فإنّ المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يُمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، فالسعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية.

يصنّف توماس روبنسون أشكال ومعاني المصلحة القومية عند مورغنتاو على النحو التالي:

1- المصالح الأولية: تشمل الحفاظ على السلامة الإقليمية والهوية السياسية والثقافية

وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية بأيّ شكلٍ من الأشكال.

2- المصالح الثانوية: تساهم في الفئة الأولى دون أن تنتمي إليها مباشرة مثلاً حماية الجالية المهاجرة.

3- المصالح الدائمة: وهي مصالح ثابتة نسبياً في الزمن، ويمكن أن تزول مع مرور الوقت لكن ببطء.

4- المصالح المتغيرة: مرتبطة بفئة معينة، قطاع من المسؤولين، مجموعة مصالح، جماعة ضاغطة، قطاع من الرأي العام في فترة معينة، مثلاً أزمة خارجية.

5- المصالح العامة: تشمل المبادئ أو التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة.

6- المصالح الخاصة: تنبع من المصالح العامة وتكون محددة زماناً ومكاناً، مثلاً الحياد في التوازن الإقليمي.

كما تنقسم المصالح الدولية إلى:

1- المصالح المتطابقة: وهي مصالح تجمع بين دولتين أو أكثر من بين المصالح سابقة الذكر.

2- المصالح المتكاملة: وهي مصالح مختلفة، لكن تؤدي إلى التقاء المصالح في نقطة معينة.

3- المصالح المتناقضة: وتكون فيها مصلحة دولة (أ) مناقضة لمصلحة دولة (ب) في قضية معينة وفي زمن معين.

3- سياسات الأمن:

يمثل أمن الوحدة السياسية جوهر مصلحتها القومية، فهو سلامتها وبقاؤها القومي وتحقيق ذلك يتطلب السعي لاكتساب القوة، فالمفاهيم متكاملة ومتداخلة.

يقول ريتشتاين: "الواقعية الأمريكية هي على الدوام مذهب يتعلّق بالأقوياء وبأمنهم، وهي أيضاً دائماً مذهب يعتبر أمراً ثابتاً أولوية السياسة الخارجية وتفوق مشكلة الأمن الذي ينظر إليه بمفهوم القوة وفق صياغات أحادية المعنى".

وهكذا، فإن البحث عن الأمن هو الدافع إلى اكتساب القوة، وهو المحدد الرئيسي لمفهوم المصلحة القومية، كما تكون العامل الأساسي في بناء الأحلاف العسكرية الدولية. كما اشتهر تيار الواقعية الجديدة بتركيزه على مفهوم الأمن وإيلائه مركز الأولوية على عكس تركيز تيار الواقعية التقليدية على دراسة القوة.

4- ميزان القوة:

يستند مبدأ توازن القوى (Balance of power) على ركيزتين أساسيتين:

أ- أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المتضادة يجمعها هدف واحد، هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى، وردع أيّ عدوان أو إخلال بهذا التوازن.

ب- في أيّ أزمة أو موقف دولي، فإنّ التوازن الدولي يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعكسة، وبالتالي تفادي اختلال النظام ومن ثمّ الحفاظ على التوزيع القائم للقوة.

وتتمثّل وسائل تحقيق مبدأ توازن القوى في:

1- سياسة فرّق تسد Divide and rule:

هدفها المحافظة على الانقسام والشقاق لإضعاف القوى الداخلية للدول المتضادة، وإحداث الثغرات التي تمكّن الدولة من الحفاظ على توزيع القوة، أحسن مثال هو حالة الوطن العربي، تشجيع بريطانيا لقيام محاور عربية متصارعة (سوريا الكبرى، حلف بغداد)، بين مؤيد لهذه الأحلاف ومعارض لها، بين ثوري ومعتدل، ثمّ إقامة جامعة الدول العربية تكريماً لهذا الانقسام.

2- سياسة التعويضات (Compensation): والمقصود بها غالباً التعويضات الإقليمية،

تقسيم مناطق نفوذ إقليمية مثلما وقع للدولة العثمانية بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايس بيكو)، اتفاقية برلين سنة 1889 لتقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا بين القوى الأوروبية... الخ.

- 3- التسلح ونزع السلاح: التسلح مبني على محاولة حفاظ الدولة على مركزها الدولي، وهو ما خلق جو عدم الأمن وعدم الاستقرار، وبالتالي الإخلال المستمر لتوازن القوى، وهو ما أدى إلى تبني أسلوب نزع السلاح أو الرقابة على التسلح Arms control بالرغم من صعوبتها.
- 4- التحالفات: يقول مورغنتاو: "إن الدول عندما تقرّر الدخول أطرافاً في تحالفات دولية فهي تفعل ذلك ليس عن مبدأ، وإنما تحت ضغط المواقف والضرورات"، فأساس بناء التحالفات هو المصلحة القومية المشتركة، والتي تحاول إما الحفاظ على التوزيع القائم للقوة أو تغييره.
- 5- سياسة المناطق العازلة (Buffer zones): تمثل عادة دولا ضعيفة تستعمل كمنطقة فاصلة لتقليل الاحتكاك أو التصادم، وترجع قدرة هذه الدول في الحفاظ على كيانها في طبيعة توازن القوى؛ وبالتالي فإنّ ضمّ أي دولة لها يؤدي إلى إخلال التوازن، ومن ثمّ يكون هذا العمل ذو بعدٍ دولي ومصدر نزاع متعدد الأطراف.
- 6- التدخل (Intervention): والهدف من هذا العمل هو التدخل في الشؤون الداخلية لضمان وجود نظام سياسي موائٍ لها في الحكم، هنالك شكلين للتدخل:
- أ- التدخل الدفاعي (Defensive intervention): مضمونه التدخل لحفظ سلامة النظام الموائٍ للقوى الكبرى، في حالة ما إذا كان هذا النظام السياسي مهدداً بالتغيير (تدخل بريطانيا في العراق عام 1941 لسحق ثورة رشيد عالي الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد).
- ب- التدخل الهجومي (Offensive intervention): وهو العمل على إسقاط حكم معيّن وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل، وأمثله كثيرة في تاريخ العلاقات الدولية (في إفريقيا وأمريكا اللاتينية).

IV- تقويم المدرسة الواقعية:

على الرغم من الإسهام العلمي الكبير الذي أعطته المدرسة الواقعية إلا أنها تعرّضت لمجموعة من الانتقادات:

1- أدوات تحليلها فضفاضة: فقد أخفقت المدرسة في وضع تعريف دقيق للمفاهيم المختلفة: القوة: هل هي نتاج سياسي Political outcome؟ أم مجرد أداة؟ أم دافع محرك Motivation؟

مورغنتاو يميل إلى الطرح الأخير، وهذه المفاهيم كلها كانت حاضرة في التعريفات الواقعية، إلا أنّ التداخل بينهما بقي غامضاً حتى كان الاتجاه إلى دمجها في مفهوم عام. المصلحة القومية: تتحدد عند الواقعيين وفق القوة لا غير، لكنها هدف صعب التحديد، فالمصلحة القومية قد تتحدد وفق جماعات ضاغطة أو وفق إدراك صانع القرار... الخ.

2- ضبابية الطرح في السياسة الخارجية: تقوم المدرسة الواقعية بتفسير السياسة الخارجية على أساس القوة والمصلحة القومية وسياسات الأمن، وهي بذلك منفصلة عن السياسة الداخلية والخارجية للدول، لأنّ السلطة السياسية محكومة في خياراتها الخارجية بأوضاعها الداخلية. 3- الطرح الفلسفي استاتيكي (جامد): فالنظام الدولي غير متغيّر، محكوم دائماً بالصراع على القوة، لا يهتمّ بدراسة الظواهر الجديدة كالاندماج الدولي ودور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية.

4- الطرح الفلسفي للمدرسة (محافظ): فهي قائمة على أساس السعي الغريزي للإنسان لامتلاك القوة، ونوزعه الفطري للحرب والعدوان، وهي أوضاع سادت أوروبا في عصور معيّنة، ومع صعوبة الحكم على هذه الافتراضات الفلسفية، فإنّ افتراضاتها التي تتناولها كمسلمات تقضي على كلّ رغبة في التغيير. فبحسب إدوارد كار، فإنّ كلّ فكر سياسي يستدعي وجود هدف محدد وقاعدة عمل، نزوع عاطفي وأحكام أخلاقية.

5- الخطاب الواقعي خطاب إيديولوجي: فالمدرسة الواقعية تمثل التيار النظري الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وهي تحمل في طياتها بذور الهيمنة الأمريكية على العالم.

خامسا: المدرسة السلوكية

شهدت بدايات القرن العشرين ثورة العلوم الطبيعية والتجريبية عامة، وقد دفع هذا التطور المذهل بالكثير من العلوم إلى الحذو حذوها والاقتراب منها، لمحاولة استعمال مقارباتها ومناهجها ومماثلة باقي حقول المعرفة لها، وقد كانت المبادرات متعددة في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، قادها كلٌّ من مالمينوفسكي، راد كليف براون، طالكوت بارسونز وآخرون. وبعد الحرب العالمية الأولى انتقل الاهتمام ذاته إلى حقل العلوم السياسية بالرغم من المحاولات الأولى التي كان قد قادها آرثر بانتلي (في كتابه "عملية الحكم" سنة 1908، حيث ظهرت دراسات تشالز مريام ثم تلامذته هارولد لاسويل، ديفيد ترومان، هربرت سايمون وغابريال آلوندي.

ومع عجز الاقترابات والنظريات التقليدية عن تفسير الواقع السياسي الوطني والدولي مع بروز الفاشية والنازية وانهيار أنظمة ديمقراطية وصعود الديكتاتوريات ثم الحرب العالمية الثانية هيمنت الدراسة السلوكية على حقول المعرفة الاجتماعية.

مفهوم السلوكية:

يقول شوارزنبرغ: "التصور السلوكي رد فعل على عالم السياسة التقليدي وعلى التصور المؤسسي. فالقضية تتمثل في طرح المشاكل السياسية بمفهوم السلوك الملاحظ والذي يمكن ملاحظته". فالسلوكية هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، والاقتراب السلوكي هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك. بالبحث عن تفسير الجوانب الأميركية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات، وفق مبادئ وقواعد محددة، وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث.

منطلقات المدرسة السلوكية:

لقد حدد ديفيد إيستون أهم مرتكزات المدرسة السلوكية فيما يلي:

- 1- التناسق والتماثل: بحيث أنّ السلوك السياسي يحمل مظاهر للتماثل والانتظام، يُمكن التعبير عنها في أحكام عامة أو نظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية.
- 2- التثبت: هناك إمكانية لاختبار صحة التعميمات وصحة النظرية.
- 3- استخدام الأساليب التقنية: أي تقنيات البحث ووسائل جمع البيانات وتجميعها وتفسيرها في ملاحظة السلوك الدولي وتسجيله وتحليله.
- 4- استخدام الأسلوب الكمي: حيث أنّ استخدام الأساليب التقنية يتطلب التعبير عنها بأسلوب كمي كوسيلة للحصول على نتيجة علمية.
- 5- التمييز بين التقويم الأخلاقي والتفسير التجريبي، فلكلّ من المنهجين فرضياته المختلفة، ويُمكن الجمع بينهما في الدراسة دون خلطهما.
- 6- النظامية: فالنظرية والبحث ينظر إليهما كأجزاء متماسكة لجسد واحد مترابط منطقياً ومرتب منهجياً ومنظم معرفياً.
- 7- التجريد: أي الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في السلوك السياسي وتفسيره قبل الاتجاه إلى المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشاكل المجتمع.
- 8- التكامل: أي توجيه البحث السياسي إلى ما توصلت إليه حقول المعرفة الإنسانية الأخرى، والتي تؤثر بشكلٍ أو بآخر على المجال السياسي، لأنّ العلوم الاجتماعية تعالج الموقف أو الشأن الإنساني ككلّ.

مناهج البحث:

تعيب المدرسة السلوكية على المدارس التقليدية في العلاقات الدولية كونها استعملت مناهج انطباعية ومعيارية، هي لا تصنّف الأحداث أو الوقائع بناءً على معطيات وقياسات ذات مصداقية بحثية، وعدم قدرتها على وضع أصول علمية ومعرفية، وبالتالي عدم قدرتها على وضع نظريات اختبارية وصالحة للتعميم.

إذاً حاولت المدرسة السلوكية إيجاد عوامل انتظام في الظواهر الدولية، تتجسّد عبر السعي إلى إيجاد إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة ويُمكن ترتيبها وتكرارها.

على هذا الأساس استعانت المدرسة السلوكية بما توصلت إليه نتائج العلوم الأخرى (الاجتماع، النفس، الأنثروبولوجيا...)، كما ركّزت على استعمال الأساليب الإحصائية الرياضية، وأساليب استطلاعات الرأي (دراسة الحالة، العيّنة، المسح العام، المحاكاة)، التحقيقات، المقابلات، النماذج، تحليل المضمون، التحليل المقارن، استعمال الحاسوب... الخ.

لقد أدخلت السلوكية مجموعة من المصطلحات إلى مجال الدراسات السياسية، مثل مفهوم: النظام والنسق، القرار، السلوك، والحدود والبيئة... الخ.

ويُمكن القول أنّ المدرسة السلوكية تجاوزت الدراسة البنيوية (المؤسسات) لتركز اجتهاداتها على السلوك السياسي في حدّ ذاته (السلوك الانتخابي عن طريق البيانات والمقابلات والبيئة والميول...).

ومن بين النظريات المتفرّعة عن المدرسة السلوكية نجد نظرية النظم، نظرية التكيف، نظرية صناعة القرار، نظرية الألعاب وغيرها.

● النظرية العامة للنظم:

تعتبر نظرية الأنساق من بين أهمّ إفرازات الاجتهادات السلوكية، والتي لا زالت تلاقي رواجاً أكاديمياً في العلاقات الدولية.

يُمكن القول على العموم أنّ النظام هو "كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل، يطلق عليها نظرية النظم Systems theory"؛ أو أنّه "شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر، تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها بالتالي عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات/ الأطراف أو بعضها أو كلّها مع وحدات/ أطراف أخرى في محيط النظام".

أما بخصوص مفهوم النظام على المستوى الدولي، فيقول مورتون كابلان: "كل نظام دولي يتكوّن من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية إلى إنتاج أنماط متميزة من السلوك الدولي.

وبتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره، يُمكن التعرّف على جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته".

أما مودلسكي، فيرى أن النظام الدولي هو: "في حقيقته نظام اجتماعي، يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محدّدة، والنظم الدولية تشتمل على أنماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدّد في التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها".

ويرى ماكلياند أن نظرية النظم هي: "أداة تحليل تقوم على تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوناته الفرعية (sup-systems)، وتحاول التعرّف على الظواهر السلوكية التي تحدث في نطاق كل واحد من هذه النظم الفرعية الدولية وانعكاساتها على النظم الأخرى".

وتتفرّع على نظرية النظم عدة نماذج تحليلية، أهمّها:

- نموذج تشارلز ماكلياند **Charles Macclleland**: (الطبيعة المركبة للنظام السياسي الدولي).

يرى ماكلياند أن النظام الدولي بطبيعته نظام متعدد الأبعاد (Multi dimentional)، لأن الدول مرتبطة مع بعضها البعض بشبكة ضخمة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية، تتفاعل في إطار ما يسميه الحاجة والاستجابة (Demand/ Response)، أي مساق من الأفعال وردودها؛ حيث أن الوقائع التي تحدث في النظام الدولي مصدرها بنيات في الدول الأطراف في ذات النظام، كالرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية... الخ، لذا فإنّ التحليل النظمي لا يركّز فقط على علاقة الدول بالنظام الدولي، بل يمتدّ ليشمل علاقة القوى الداخلية في الدول بالنظام الدولي.

ويرى أنه ما يجعل التحليل قادراً على بلورة نظرية عامة ومقبولة للعلاقات الدولية، هو أنه يجعل من الممكن التركيز على مستويات محددة للتحليل بحسب الحاجة، مثلاً: مستوى علاقة القوى الداخلية في الدولة بسياساتها الخارجية، مستوى علاقة الدولة بالنظام الدولي ككل، مستوى علاقة الدولة بنظام دولي فرعي تنتمي إليه، مستوى علاقة نظام دولي فرعي بالنظام الدولي العام، ومستوى علاقة النظم الفرعية ببعضها، ومستوى علاقة هذه النظم الفرعية بالنظام الدولي العام، ومستوى علاقة النظام الدولي العام بالبيئة العالمية التي يعمل في نطاقها... الخ.

ويركّز ماكيلاند على الجانب المتعلّق بتحليل أنماط المعادلات (Transactions) التي تحدث بين الدول، باعتبار أن هذه المعاملات وما يتولّد عنها، تساعد في التوصل إلى مؤشرات موثوقة عن العادات والخصائص السلوكية للأطراف الفاعلة في النظام الدولي، والتي تقيم توازنه. وبالتالي يُمكن من خلال تلك المؤشرات التعرّف على احتمالات سلوك هذه الدول في مواقف الأزمات. (أي تحديد النظام).

ثمّ يصل ماكيلاند إلى تحليل العلاقة بين الأزمات الدولية واستقرار النظام الدولي، لي طرح تساؤلين مركزيين:

1- هل يُمكننا عملياً رصد معالم التغيير في نشاطات النظام الدولي خلال مرحلة الانتقال من الوضع الطبيعي إلى وضع الأزمة؟

فالقُدرة الإدراكية للنظام الدولي لحقائقه وكيفية تفاعلها وتغيّراتها به، هي المحددة لكيفية تعامله مع أوضاع الأزمة، فإذا كانت القدرة الإدراكية عالية، فإنّ النظام الدولي يمكنه احتمال وقوع الأزمة واتخاذ التدابير الوقائية أو إجراءات تصحيحية، وإذا انعدمت هذه القدرة الإدراكية فيكون للصدمات المفاجئة أثر مدمر على توازن النظام الدولي.

2- هل توجد أنظمة دولية فرعية تكون أكثر تأثراً من غيرها بعوامل الخلل الذي تحدّثه الأزمة داخل النظام الدولي العام؟

فمقدرة الأنظمة الدولية الفرعية على مقاومة الخلل الناتج عن الأزمة وتحييده غير متوازنة ومتفاوتة بصورة حادة، وإذا كان الوضع كذلك فإنه مصدر تهديد حقيقي لاستقرار النظام الدولي ككل، لأن تشابك عناصر هذا النظام الدولي ممثلاً في العلاقات الوثيقة والمتداخلة بين نظمه الفرعية (علاقة قوة/ مصالح/ مذاهب/ أنظمة/ سياسات/ ... الخ)، يؤدي بصفة طبيعية إلى فقدان النظام الدولي العام لقدراته على التماسك والاستقرار والاستمرار.

- نموذج ريشارد روزكرانس (R. Rosecrance): مفهوم النظم الدولية المستقرة وغير المستقرة.

أجرى روزكرانس دراسة لتسعة نماذج تاريخية من النظم الدولية التي ظهرت في أوروبا الغربية ما بين 1740 - 1960، ومعيار الفصل بين هذه النظم هو التغيرات الجوهرية التي طرأت على مضمون الأهداف والوسائل الدبلوماسية التي تبناها وطبقها كل نظام.

على ضوء ذلك، وجد روزكرانس أن بعض الظواهر المتكررة أو منتظمة الحدوث في كل هذه النماذج التسعة، حيث أقام في الأخير نموذجين تحليليين رئيسيين للنظم الدولية:

1. النظم الدولية المستقرة: تكون عملية الاستقرار بها مرتبطة أساساً بالاعتبارات التالية:

أ- التأثيرات الداخلة إلى النظام الدولي والمربكة لأسلوب أدائه الطبيعي. (عامل إرباك (Disturbance input).

ب- الضوابط المنظمة (Regulators) التي تقوم بردّ الفعل في مواجهة التأثيرات السلبية لعوامل الإرباك.

ج- القيود البيئية التي تؤثر في نمط استجابة النظام الدولي لهذه المدخلات السلبية.

د- الاستجابة النهائية الصادرة عن النظام والتي يحدد بها موقفه من كل تلك المتغيرات.

ثم يقدم أمثلة عن عوامل الإرباك التي تؤثر سلباً على النظام الدولي: تعارض الانتماءات المذهبية، انعدام الشعور بالأمن لدى مجموعة من الدول، تضارب المصالح القومية، التفاوت بين حجم الإمكانيات وحجم الموارد المتاحة للدول ... الخ.

ويرى روزكرانس أنّ مقاومة الاختلالات الطارئة على النظام الدولي قد تتمثل في إمكانيات تنظيمية قائمة وذات كيان دولي (العصبة الأوربية Concert of Europe، ONU)، كما قد تأخذ صورة الوفاق الدولي غير الرسمي خارج إطار المؤسسات والهيكل الدولية. والمعيار الأساسي للحكم على ميل النظام الدولي إلى التوازن أو عدم التوازن هو مدى قوة الواحد عن الآخر: عوامل الإرباك والاختلال أم عوامل التنظيم والتحكم.

- نموذج مورتون كابلان M. KAPLAN: النظم الدولية الحقيقية والنظم الدولية

الافتراضية:

يعتبر كابلان من أبرز أساتذة التحليل النظمي، وانتهت به محاولاته إلى تصميم ستة نظم دولية نظرية، لكل منها مميزاته ومتغيراته التي تتحكم في أنماط تفاعلاته، حدد كابلان هذه المتغيرات في خمس:

1. القواعد الأساسية (Essential rules)، وهي القواعد التي تساهم في خلق النماذج السلوكية اللازمة لتحقيق توازن واستقرار النظام الدولي.
2. قواعد الانتقال (Transformation rules): وهي القواعد المعبرة عن طبيعة التفاعلات أو التحولات الطارئة على النظام الدولي، وتؤدي به للانتقال من شكلٍ لآخر.
3. المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.
4. المتغيرات المتعلقة بالإمكانيات المتاحة لدى الأطراف الفاعلة وتشمل أساساً التسليح والتكنولوجيا وباقي عناصر القوة.
5. المتغيرات المتعلقة بالمعلومات المؤثرة بقوة في اتجاهات عملية الاتصال داخل النظام الدولي.

وكانت النماذج النظرية الستة التي قدمها كالاتي:

أ- نظم دولة حقيقية: وهي التي تحققت فعلا عبر التاريخ.

1- نظام توازن القوى Balance of power system: يضم عادة عدة قوى كبرى

أساسية، ويكون فيها الدور القومي فاعلا نتيجة ضعف المؤسسات الفوق قومية، فالحالفات هي الجهاز الدولي الأساسي لاتخاذ القرارات داخل هذا النظام.

2- نظام الثنائية القطبية المرنة (Loose Bipolar System)، وهو النظام الناتج بعد

الحرب العالمية الثانية، تكون فيه الأطراف فوق القومية أكثر فاعلية إلى جانب الأطراف القومية، والأطراف فوق القومية تختلف من كتلتات (كتلة غربية أو شرقية) أو منظمات عالمية (ONU).

وفي هذا النظام يلعب طرف قائد دور القطب الرئيسي في كلّ كتلت دولي؛ كما أن الأدوار داخل هذا النظام متشابكة ومعقدة بتعدد الوظائف والمسؤوليات وتميل إلى التخصص، فهو أكثر تعقيداً من النظام متعدد الأقطاب ذلك أنّ كل كتلة تتميز بترتيب هرمي بحيث تكون عضويتها جامدة.

ويرى كابلان أنّه إذا كان نظام الثنائية الهشة يسمح من حيث المبدأ بوجود بعض الكتل

الدولية الأخرى، فإنّ هذه الكتل تكون على مستوى من الإمكانيات أقلّ بكثير من الكتلتين الرئيسيتين، ولا تؤثر في مجرى الصراعات الناشبة بينهما.

ب- نظم دولية افتراضية: وهي التي لم تتحقق تاريخياً.

1- نظام الثنائية القطبية المحكمة (Tight Bipolar System)، يتسم هذا الأخير بوجود

درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار، نتيجة ضعف أو اختفاء دور الأطراف غير الأعضاء في إحدى الكتلتين، وكذا انتظام الشكل الهرمي لكل كتلة.

2- النظام العالمي (Universal system): يتميز بدرجة عالية من التكامل والاندماجية

وعلاقات التضامن، تبلور فيه معايير قيمية عالمية ومتفق عليها، يتجسد في هياكل دولية مع إمكانية وجود هيئة سياسية عالمية (حكومة عالمية، كنفدرالية دولية)، تسمح بانتقال ولاءات النخب السياسية والفكرية من الإطار القومي إلى إطار فوق قومي عالمي.

3- النظام الدولي الهرمي (Hierarchical system): يأخذ شكلاً ديمقراطياً إذا كان محصلة مسار مسار اندماجي، أو شكلاً ديكتاتورياً متسلطاً إذا كان نتيجة فرض كتلة لإرادتها عن طريق القوة والهيمنة العالمية [نظام أمر Directive system - نظام ديمقراطي غير أمر Non-Directive system].

وهو يتسم بدرجة عالية من الاستقرار لتضمنه شبكة من النظم الوظيفية الفرعية والتي تعود بالنفع على الدول الأطراف في النظام، حيث يصبح الانسحاب منه مكلفاً، وإذا حدثت ائتلافات داخل هذا النظام بقصد تحقيق بعض الأهداف السياسية، فإنّ أطراف هذه التحالفات ستكون ما بين المجموعات الوظيفية (جماعات مصالح، نقابات وتنظيمات مهنية، نوادي مالية، ... الخ).

4- نظام وحدة النقض (Unite Veto system): وهو نظام مبني على وجود عدّة قوى نووية دولية، وتتميّز مصالح الدول فيه بالتعارض، وإن كانت هذه الأطراف تمتنع عن استعمالات القوة بينها لتحقيق التعايش، إلا في حالات الاستفزاز القسوى. في هذا النموذج ليست هناك حاجة للمحالفات الدولية نتيجة استراتيجية الردع النووي، وإن تطلّب الأمر فإن الحروب النووية تكون محدودة جغرافياً وكيمياً وفي إطار أهداف محدودة، وتقوم المنظمات الدولية بدور توفيقى نتيجة غياب مركز الهيمنة في النظام الدولي.

عند بناء هذه النماذج، ركّز كابلان على:

1. توضيح الإطار التنظيمي لعملية اتخاذ القرارات داخل كل نظام دولي، طبيعة الأهداف، الوسائل.
2. تحليل كفاءات توزيع التسهيلات داخل النظام الدولي.
3. توضيح الأسباب التي تدفع الدول الأطراف إلى التحالف أو تفادي الارتباط بالكتل المتنافسة.
4. تحديد اتجاهات النشاطات السياسية في كل نظام دولي.
5. تقرير مدى المرونة أو قابلية التكيف المميزة لسلوك الوحدات المختلفة المكونة للنظام الدولي.

• نظرية التكيف في العلاقات الدولية:

اهتمّ جيمس روزنو James Rosenau بدراسة السياسة الخارجية المقارنة، واعتبر أنّ هناك خمس متغيّرات رئيسية تؤثر في السلوك الخارجي للدول:

أ- النظام الدولي: وتشمل بنية النظام من حيث أنماط علاقاته (تعاونية، تنازعية)، طبيعة تحالفاته (مرنة، جامدة)، وكذا توزيع القوى داخل النظام (متعدد الأقطاب، ثنائي القطب، أحادي القطب) - هناك أهمية بالغة للنظام الإقليمي المحيط مباشرة بالدولة، من حيث عقيدته، شرعية سلوكيات الدول داخله... الخ - أيضاً الموقع الجيوستراتيجي للدولة بالنظر إلى النظامين الدولي والإقليمي.

ب- العوامل المجتمعية: تنقسم إلى عوامل مادية وغير مادية.

ب1: المادية: المساحة، الموقع، الإمكانيات الاقتصادية، المستوى التكنولوجي... الخ.

ب2: غير المادية: الثقافة السياسية (نظام القيم والمعتقدات، التجانس الاجتماعي)، التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة للتعبة الشعبية وراء سياسة معينة.

ج- العوامل الحكومية: المقصود بها بنية السلطة وطبيعة العلاقة بين مختلف مؤسساتها وكيفية صناعة القرار... الخ.

د- العوامل المتعلقة بالدور: الدور هو مجموع السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها المسؤول السياسي داخل السلطة بغض النظر عن آرائه وسيكولوجية.

الدور يؤثر كثيراً على طبيعة تعامل القيادة مع محيطها ← أمثلة (وزارة الثقافة والاتصال الجزائرية، وزير الخارجية الأمريكيين...، راييس NSA).

هـ- العوامل الفردية: متعلقة بصانع القرار (شخصية، خبرية، مستواه الفكري، قيمه، أسلوب السياسي)، يصعب الفصل بين العوامل الفردية والدور، لكن العوامل الفردية تشكل قاعدة إدراكية لصانع القرار.

واستحدثت دراسة روزنو مجموعة من المفاهيم المهمة في تحليل العلاقات الدولية؛ كمفهوم القضية/المجال (Issue - Area) بحيث يتمّ التمكين لدراسة تغيّر سلوكيات الدول بين قضية وأخرى أو مجال وآخر، تنطوي تحتها دراسة القيم والقضايا التي يؤثر توزيعها على الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الموقف الدولي، والتي تؤثر على طبيعة القرارات التي تتخذها هذه الأطراف.

كما نجد أيضا مفهوم الربط (Linkage) الذي عرّفه روزنو بأنه "أي سلوكية معينة متكررة تنشأ في دولة معينة وتؤدي إلى ردة فعل في نظم أخرى (وطنية، دولية) وتكون ردات الفعل مباشرة أو غير مباشرة، آنية أو متأخرة".

● نظرية اتخاذ القرار:

المقصود باتخاذ القرارات التوصل إلى صيغة عملية معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

واختيار القرار يرتبط أساسا بوجود معايير ترشيدية في عمليات القيم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يتيحها الموقف، فالاستقرار على اختيار بديل بذاته يعبر عن اقتناع منطقي بمضمونه، والأخطار الناجمة عنه، والأهداف المتوخاة منه؛ إذا هناك مجموعة خصائص:

1- اتخاذ القرار عملية جماعية متكاملة، والانتهاج إلى قرار معين هو محصلة التفاعل والتشاور في عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بالموقف.

2- يرتكز الجهود الذي يبذله صانعو القرار في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، تحليلها ثم مناقشتها وتقييمها، ثم ربط عناصرها في رؤية محددة ومعبرة عن وجهة نظر جهاز اتخاذ القرار.

3- الاستقرار على بديل بالذات ليس عشوائيا، إنما - يفترض - أنه نتيجة تقدير كامل للموقف ودراسة كل الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك.

4- عملية حصر كل الاحتمالات صعبة جدا عمليا نظرا لتداخل المواقف، درجات أهمية كل متغير، اختلاف الأهداف.

كما هنالك مجموعة من المتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية، يمكن استعراضها في العناصر التالية:

1- البيئة الخارجية للقرار: قد تهيئ ظروفًا حركية وسلوكية كما قد تضع قيوداً لها، فكلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانيات التصرف وقل عدد البدائل، وهي تنقسم إلى صنفين:
أ- البيئة النفسية: الاتجاهات، الأفكار، والتصورات الخاصة بجهاز وضع القرارات، القيم والمعتقدات والميولات والآراء المسبقة لأعضاء الجهاز.

ب- البيئة الحركية: ويقصد بها البيئة الفعلية التي تنفذ فيها القرارات.

2- البيئة الداخلية للقرار: الأوضاع الاجتماعية، النظام السياسي والاقتصادي للدولة، المنظمات غير الحكومية، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية،... الخ.

3- ضغط الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن مسألة أو موقف خارجي، وبدونه تنتفي الحاجة إلى اتخاذه. وهو مرتبط بالرأي العام وإلحاح البيئة الداخلية.

4- الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم داخله عملية اتخاذ القرارات الخارجية، فالهيكل يختلف من حيث درجة تعقيدها وتشعبها وتعدد مستوياتها وطبيعة العلاقات والاتصالات داخلها.

ويعتبر تحليل الموقف Situational analysis نقطة الأساس في عملية اتخاذ القرارات الخارجية برمتها، لذلك تركز عليه نظرية اتخاذ القرار كإطار مفاهيمي، لكونه يفرض تعريفه وتحديدته وعند تحليله تتفاعل كل العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالموقف، وما يتبلور من قرارات خارجية يأتي في سياقها وكنتيجه مباشرة لتلك التفاعلات.

• نظرية الألعاب:

عُرفت نظرية الألعاب لأول مرة سنة 1944 عندما نشر أوسكار مورغنسترن وجون نيومان كتاب "نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي"، ثم أخذت تطبيقاتها تتوسع إلى استراتيجيات الحرب والسياسات الدفاعية واتخاذ قرارات السياسة الخارجية، فأضحت تهدف في مجالات العلاقات الدولية إلى التعامل مع المواقف المعبرة عن صراع مصالح بمقاربة رياضية كما لو كانت لعبة في الاستراتيجية، حيث تطورت على يد مجموعة من المفكرين، مورغنسترن نفسه، هنري كاهن، توماس شيلينغ، مارتن شوبك، مورتن هالبرين، هنري كيسنجر، برنارد برودي، ألبرت فولستر، كلاوس كنور Knorr، روبرت أسجود، دونالد برينان... الخ.

فنظرية الألعاب هي "نظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع، وهدفها هو ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تفرزها هذه المواقف الصراعية"، وهي "أداة تحليل تنطبق على كل أشكال الصراع السياسي، وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة"، أو هي "طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات لاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة النزاع أو التعاون".

يقول كابلان أنه طبقا لنظرية الألعاب فإن اللاعب هو الوحدة الأساسية في التحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف، ويمكن أن يكون اللاعب فردا، أو دولة، أو تحالفا دوليا... الخ، المهم أن اللاعب هو وحدة اتخاذ القرار (جهاز).

أساس نظرية الألعاب هو التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، لذا فإن هذه النظرية تقوم على تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز، بحساب نتائج تطبيق كل البدائل مع مراعاة البدائل المتاحة للاعب المقابل، ومن ثم إمكانية اختيار الحركة (البديل) التي توفر أفضل النتائج أو ما يمكن تسميته بـ "الاستراتيجية المثلى".

المحور الثامن: الإتجاهات النظرية الحديثة في العلاقات الدولية.

منذ منتصف ثمانينات القرن المنصرم بدأت تتبلور بعض التصورات النظرية التي حاولت تجاوز المسلمات المعرفية للأنساق النظرية السائدة آنذاك، نتاج مجموعة متداخلة من العوامل، بعضها مرتبط بتطور الحياة الإنسانية، والبعض الآخر مرتبط بالتطور الملحوظ في حقول معرفية أثرت على مجال العلاقات الدولية، وقد آذن تفكك الإتحاد السفياتي وانهايار نظام الثنائية القطبية ببروز تلك التصورات في شكل قوالب نظرية مكتملة تحاول تجاوز الإطار المعرفي الذي رافق نظام الحرب الباردة، نستعرض أهمها بإيجاز:

أولاً: النظرية البنائية.

يرى أنصار النظرية البنائية أن أفكارهم موجودة منذ القرن الثامن عشر في أفكار الفيلسوف الإيطالي جيامبا تيسنافيكو، الذي ميّز بين عالمين: عالم طبيعي من خلق الله، وعالم تاريخي من صنع الإنسان؛ مؤسساً بذلك لفهم جديد حول علاقة الإنسان بالعالم، الإنسان كعنصر فاعل ومكوّن للعالم وليس كموضوع له فحسب.

ينطلق البنائيون من مجموعة افتراضات، أبرزها:

- دور الوعي الإنساني في بلورة الأفكار والعلاقات الإجتماعية.
- الهوية كمسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، سيما مع تصاعد مشاكل الأقليات والجماعات المسلحة (سيما التنظيمات الإرهابية).
- رفض الإطار المفاهيمي السائد، سيما الوعاء المفاهيمي الواقعي كالقوة والمصلحة القومية والوحدة الوطنية والقوة وغيرها، على اعتبار أنها معطى روج له الأقوياء في زمن ما، في حين أن التفاعلات الدولية تنجم أيضاً عن عوامل معرفية وذاتية، وتترابط مع فواعل أخرى غير الدولة (كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية).

- العالم كيان متجدد على الدوام، والنظام الدولي بناء مستمر يتجسد في التفاعل الحاصل بين الفاعلين والبناء ذاته.

- لا وجود لقوانين في العلاقات الدولية بعيدا عن إرادة الفاعل ومقدرته على التأثير في محيطه، حيث لا يمكن فصل الذات عن الموضوع لدى دراسة وتفسير العلاقات الدولية، حيث لا يمكن الحديث عن "موضوعية" النظرية في العلاقات الدولية.

تمثل البنائية بناء اجتماعيا وطريقة لدراسة التفاعلات الاجتماعية، حيث تسعى لربط الفاعل (الفرد أو الجماعة) بالبناء الذي هو جزء منه، على افتراض أن الإنسان كائن اجتماعي ومرتبطة بالشؤون العالمية ومؤثر فيها.

إذ تتميز البنائية عن المقاربات "الوضعية" للعلاقات الدولية بتركيزها على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، أين لا تتحدد السلوكات الدولية بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية موضوعية وفق منطق المقاربة الواقعية، أو ضمن قيود مؤسسية محليا ودوليا كما يرى أنصار المدرسة الليبرالية.

فالتفاعل الدولي بحسب البنائيين لا يتحدد بمصالح قومية معطاة مسبقا، وإنما يتم إدراكه كنمط من التأثيرات المتبادلة والمتطورة تاريخيا بين الأفعال والهويات؛ حيث تقدم البنائية الاجتماعية نموذجا عن التفاعل الدولي يدرس التأثير المعياري للهيكلية المؤسسية وعلاقة تغيراتها بهوية ومصالح الدولة، والكيفية التي تتم عبرها إعادة الإنتاج المستمر لهذه المؤسسات أو تغييرها عبر أنشطة الفواعل الدولية؛ وهكذا تقدم البنائية نفسها كنموذج نظري ديناميكي قادر على تفسير ديناميكية العلاقات الدولية وتغييرها الدائم.

ثانيا: النظرية النقدية الإجتماعية.

قامت التيارات المسماة "نقدية" مع ثمانينات القرن العشرين على إخفاق مشروع الحداثة الذي استهدفته النظريات الوضعية (والمقصود بها النظريات التقليدية في العلاقات الدولية) في تحقيق أهداف تحرير الإنسان من "عبوديته" للمادة أو للبيئة المحيطة به؛ فعلى عكس التيارات الوضعية التي تقول بجممية تأثير البناء في سلوك الوحدات الفاعلة، تعطي التيارات النقدية الأولوية لقدرة الإنسان على صنع البناء، وتقدّم العوامل غير المادية كالثقافة والقيم والهوية والقوى الاجتماعية على البناء المادي.

ويصف نقديو العلاقات الدولية من جهتهم النظريات التقليدية -الوضعية- بأنها نظريات شارحة Explanatory Theory، نظريات لحل المشكلات Problem Solving Theory، ونظريات الوضع الراهن Statuesque Theory؛ حيث يعتقد روبرت كوكس Robert Cox بعدم وجود نظرية موضوعية، وأن النظرية التقليدية توجد دائما من أجل غرض ما ولصالح جهة ما؛ لأنها تتناول العالم (كبناء محيط بالفاعلين في النظام الدولي، أي البيئة الدولية التي تتفاعل من خلالها هذه القوى) تحت تأثير هيمنة منظومة علاقات القوة المادية والاجتماعية المتجسدة في مؤسسات أصبحت جزءا من الإطار المفاهيمي لتحليل وفهم هذا العالم، دون السعي إلى تغييره لصالح الإنسان. ركزت النظرية النقدية على التشكيك في مفاهيم الحياة السياسية والاجتماعية المعاصرة معتمدة التشكيك والنقد المتأصل في المفاهيم وكيفية تشكلها وتطورها والظروف المحيطة بها والتي جعلتها مهيمنة، واعتبر رواد النقدية مشروعهم المعرفي تحريرا قائما على ثلاثة أبعاد:

- بعد معياري: من خلال نقد التخصيص الأخلاقي المحكوم بعلاقة التنظير السياسي بالدولة ذات السيادة، والمطبات الأخلاقية التي يحملها هذا الربط في إنتاج مفاهيم أساسية كالمواطنة والهوية وغيرها.

- بعد سوسيولوجي: قائم على نقد شامل لكل القوى الاجتماعية والدولة والنظم الدولية على أشكالها.

- بعد أممي شمولي: يطمح لإقامة مواطنة عالمية عبر معالجة فشل الدولة القومية في إقامة مشروع شمولي مسيطر على العلاقات الدولية.

ثالثاً: نظرية ما بعد الحداثة.

انتقل مفهوم ما بعد الحداثة من الهندسة المعمارية إلى العلوم الاجتماعية واستخدم لأول مرة من طرف الكاتب الإسباني فريديريكو دي أونيس في ثلاثينات القرن العشرين؛ واشتهرت أدبيات فوكولت وديريدا ولاكان LACAN، وفرانسوا ليوطار، ولييوفنسكي، وكريستيفا KRISTEVA، وبيرتاس BERTHAS، وبودريارد BAUDRILLARD في بلورة نظرية ما بعد الحداثة في العلوم الاجتماعية.

أضفت تيارات بعد الحداثيّة عناصر جديدة لتحليل الظواهر الدولية، كالمعرفة، الواقع، الحقيقة، الخ... ونظرت إلى نظريات السياسة الدولية كظواهر تستدعي الدراسة لا كتفسيرات للسياسة العالمية؛ وأسهمت المقاربة بعد الحداثيّة في تطوير المناهج التفكيكية والتركيبية لمحاولة تعميق الإدراك حول طبيعة الظاهرة السياسية.

رَكَزَت نظرية ما بعد الحداثة تحليلاً في العلاقات الدولية على العناصر الآتية:

- 1- العلاقة بين القوة والمعرفة.
 - 2- دور التاريخ في العلاقة بين القوة والمعرفة.
 - 3- مفهوم النص ودور اللغة.
- ساهمت مدرسة ما بعد الحداثة في إدراج العنصر الأخلاقي في تفسير وتحليل العلاقات الدولية، ورَكَزَت على الخطاب السياسي ومفردات التخاطب والاتصال، محاولة تفكيكها وبناء نظام معرفي مغاير.

قائمة المراجع:

- الكتب:

- 1- أحمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997.
- 2- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
- 3- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، ط4، 1984.
- 4- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت: ذات السلاسل، 1987.
- 5- بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، تر. لبي عماد تركي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
- 6- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة غازي عبد الرحمان القصبي. جدّة: مطبوعات تهامة، ط2، 1984.
- 7- جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.
- 8- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، بيروت، دار الطليعة، 1980.
- 9- وليد عبد الحي، تحولات المسلمات في نظريات العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
- 10- حسن صعب، علم السياسة. بيروت: دار العلم للملايين، 1972.
- 11- حسين خليل، العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا. منشورات الحلبي، 2018.

- 12- صلاح هريدي، العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 1989.
- 13- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم للنشر، 1992.
- 14- عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم أساسية. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.
- 15- علي خليل إسماعيل الحديشي، القانون الدولي العام الجزء الأول المبادئ والأصول. القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.
- 16- عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. الجزائر: طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- 17- كارين منغست وإيفان أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، تر. حسام الدين خضور. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2013.
- 18- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 19- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، عنابة، دار العلوم، 2007.
- 20- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، الكويت، دار الفكر العربي.
- 21- محمد طه بدوي، مدخل في علم العلاقات الدولية، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ط3، 1977.
- 22- محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام. بيروت: الدار الجامعية، 1995.
- 23- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية. القاهرة: جامعة ناصر، 1991.
- 24- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

- الدوريات:

- 1- خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 01، 2014.
- 2- مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 3- سيف نصرت توفيق الهرمزي، "فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الواحد والعشرين"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، 2017.
- 4- أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، السنة الخامسة، العدد التاسع، حزيران 2017.
- 5- زياد خلف عبد الله الجبوري، "الفاعل الدولي "الفرد" في العلاقات الدولية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة 3، العدد 10، 2017.

- الرسائل الجامعية:

- حاتم أحمد موسى شاهين، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة (1991-2015)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر - غزة، 2017.

- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- Alfred de Grazia, Thomas Slevenson, World politics a study in I. R. N.Y: Barnes, 2nd éd, 1967.

- 2- Dario Battistella, Théories des Relations Internationales. Paris: SciencePo, 4ème ed, 2012.
- 3- Louis Althusser, Marx. Paris : Maspero, 1975.
- 4- Max GOUNELLE, Relations internationales. Paris : Mémentos Dalloz, 7ème ed.
- 5- Peixoto C. Antonio, « La théorie du Bilan critique » in R.F.S.P., Aout – octobre 1977.
- 6- P. RENOUVIN et JB. Duroselle, Introduction à l'histoire des relations internationales. Paris: 1964.
- 7- Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations. Paris: Calman Levy, 6^{ème} ed, 1968.
- 8- Schwartzberg, Roger Gérard, Sociologie politique. Paris: Ed. Montchrestien, 1977.

خطة المحاضرات

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية.

- 1- تعريف العلاقات الدولية
- 2- التطور التاريخي للعلاقات الدولية (العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية)
- 3- مبادئ العلاقات الدولية.

المحور الثاني: العلاقات الدولية الموضوع والمناهج

- 1- العلاقات الدولية والعلوم الأخرى.
- 2- مفاهيم الأساس في العلاقات الدولية:
- 3- تعريف علم العلاقات الدولية.
- 4- مناهج العلاقات الدولية.

المحور الثالث: الحوارات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية:

- الحوار النظري الأول.
- الحوار النظري الثاني.
- الحوار النظري الثالث.
- الحوار النظري الرابع.

المحور الرابع: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية.

- 1- الدولة.
- 2- المنظمات الدولية.

- 3- ثالثاً: الوحدات الفريدة من نوعها: الفاتيكان، السلطة الفلسطينية
- 4- الشركات متعددة الجنسيات
- 5- القوى والفواعل عبر الوطنية كفواعل قوية في المسرح الدولي.
- 6- سادساً: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي.

المحور الخامس: العوامل التي تقرر سلوك الفاعل الدولي (عوامل قوة الدولة)

- 1- العامل الجغرافي.
- 2- العامل الديمغرافي.
- 3- العامل الإقتصادي.
- 4- العامل العسكري.
- 5- العامل التكنولوجي.
- 6- العامل التنظيمي.

المحور السادس: القوة والتأثير في العلاقات الدولية

- 1- مفهوم القوة والتأثير.
- 2- القوة والقدرة.
- 3- القوة المفترضة والقوة الفعلية (اللاموضوعية في تقييم القوة).
- 4- الربط بين القوة والأهداف الخارجية.
- 5- القوة وإيديولوجيات السياسة الخارجية.
- 6- تحولات القوة.
- 7- تقسيم الدول وفقاً لمفهومي القوة والتأثير.

المحور السابع: الإتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

أولاً: التصور الإسلامي في العلاقات الدولية.

ثانياً: المدرسة المثالية.

ثالثاً: المدرسة الماركسية.

رابعاً: المدرسة الواقعية.

خامساً: المدرسة السلوكية.

المحور الثامن: الإتجاهات النظرية الحديثة في العلاقات الدولية

أولاً: النظرية البنائية.

ثانياً: النظرية النقدية الإجتماعية.

ثالثاً: نظرية ما بعد الحداثة.